

البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم المنظمات والعلاقات الدولية

تقرير خاص عن أهم التطورات الاقتصادية
والمالية العربية والعالمية

العدد السادس: شباط 2020

تقرير خاص عن أهم التطورات الاقتصادية والمالية

العربية والعالمية لشهر شباط 2020

الاقتصاد العراقي

التطورات الاقتصادية الأخيرة

الاقتصاد العراقي يستعيد عافيته ببطيء خلال عام 2019 حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام 2019 نمواً بلغ 4.8 % بالمقارنة مع العام السابق مما أفضى الى تحقيق تحول عكسي في الانكماش الذي شهده الاقتصاد خلال العامين الماضيين. ويأتي هذا النمو وبشكل أساسي، كمحصلة للزيادة في إنتاج النفط الخام (وصولاً الى 6.3% حتى الان) والانتعاش في النشاط الاقتصادي غير النفطي (بزيادة مقدارها 5.6% في النصف الأول من العام 2019 بالمقارنة مع العام الماضي سنة/ سنة). ويعزى الانتعاش الأخير الى تحسن مستويات هطول الأمطار وإنتاج محاصيل زراعية قياسية، وتحسن إنتاج الكهرباء، وسياسة مالية توسعية مرتبطة بزيادة فاتورة الأجور والاستهلاك العام. ومن المتوقع ان تؤدي مثل هذه التطورات الإيجابية الى رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الى ما يقدر بنحو 4.6% بحلول نهاية عام 2019، مقارنة بالانكماش الذي بلغ 0.6% في عام 2018، في حين يرجح ان تتسارع وتيرة نمو الاقتصاد غير النفطي الى أكثر من 5%. لقد تفوق الاقتصاد العراقي في أدائه على نظرائه في المنطقة هذا العام. لكن ديناميكية السكان فيه تتطلب نمواً أعلى بكثير للحفاظ على المستوى الحالي من الازدهار. ولكن وعلى الرغم من التحسن الأخير، فإن العراق لا يزال بحاجة الى المساعدات الإنسانية حيث أن هناك أكثر من 1.5 مليون من النازحين لم يعودوا إلى مناطقهم.

تواصل الحكومة العراقية اعتمادها سياسة مالية توسعية تستند الى زيادة الإعانات المالية وفاتورة أجور القطاع العام لضمان السلم الاجتماعي في ظل ضعف قدرة القطاع الخاص على توليد فرص العمل. ويبدو هذا واضحاً من خلال التوسع في برامج المساعدة الاجتماعية وقرار استيعاب اعداد كبيرة من الافراد في القطاع العام والجيش. ونتيجة لذلك زادت النفقات التشغيلية بنسبة 28.8% (في النصف الأول من العام 2019 بالمقارنة مع العام الماضي سنة/ سنة) على حساب الاستثمارات العامة المعززة للنمو. وهذا لا يضع عائقاً أمام النمو فحسب، وإنما يزيد أيضاً من جوانب الهشاشة الاجتماعية حيث لا يزال برنامج إعادة اعمار المناطق المحررة يعاني من تلوؤ شديد، وحيث لازالت فجوة البنية التحتية قائمة في أماكن أخرى من البلاد وعلاوة على ذلك فان تعبئة الإيرادات المحلية تبدو ضعيفة حيث لا تمثل الإيرادات غير النفطية سوى 8% فقط من إيرادات الموازنة، وهذا اقل بكثير من التوقعات. وقد أدت الإعفاءات الجمركية جنباً الى جنب مع ضعف الجباية والامتثال الضريبي الى انخفاض إيرادات الضرائب بنسبة 24.4%، مضللة الزيادة في إيرادات النفط. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يتحول الفائض المالي الى الناتج المحلي الإجمالي البالغ 7.9% في عام 2018 إلى عجز بنسبة 4.6% بحلول نهاية عام 2019. وسيؤدي ذلك الى رفع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي الى 49.7%، بعد ان كانت 49.3 في عام 2018. إن الاعتماد المتزايد على التمويل المحلي قصير الأجل والمكلف سوف يزيد من المخاطر ويهدد بمزاحمة الانتماء المقدم للقطاع الخاص.

في غياب الإصلاحات الهيكلية الواضحة وبطء عملية إعادة الإعمار، قد يكون تعافي النمو في العراق قصير الأجل وتبدو هذه الحالة قائمة بشكل خاص إذا ما أخذنا بعين الاعتبار توقعات أسواق النفط حيث يرجح أن تتراجع الأسعار والصادرات بالنظر لتراجع الطلب العالمي والشكوك المتعلقة بتجديد اتفاقية (أوبك ++).

وتتواصل المخاطر على المدى المتوسط. إذ يؤدي غياب التنويع الاقتصادي وعدم مرونة الموازنة المرتبطة بفاتورة الأجور في القطاع العام الى التقليل من الفوائض المالية في العراق كما يزيد من هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية. كما تهدد هذه العوامل بمزيد من التأخير في إعادة الإعمار وتفويض الجهود الحكومية الإيجابية الأخيرة، خاصة في قطاعي الكهرباء والزراعة. وسيكون إيجاد حيز مالي مناسب للبرامج التي تعزز النمو شرطاً أساسياً لتحقيق التنويع وخلق فرص العمل، التي بدونها لن تعني الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط سوى القليل بالنسبة لمعظم العراقيين. ومع عودة النازحين إلى مناطقهم، ستكون هنالك حاجة متزايدة لتوفير الفرص الاقتصادية والحفاظ على مساعدة اجتماعية مرنة في هذه الأجزاء من البلاد.

يمكن لأجندة إصلاح اقتصادي شامل للمعوقات التي تحول دون نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل أن تستند إلى أربعة دعائم:

أولاً، برنامج لإصلاح القطاع العام يضمن استقرار القطاع الكلي من خلال الإصلاحات المالية بما في ذلك تعبئة الإيرادات المحلية وحصر النفقات التشغيلية، على أن تصاحب ذلك إصلاحات لتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الإدارة المالية العامة السليمة وبخاصة في إدارة الاستثمارات العامة ونظام محاسبة وإدارة الموازنة.

ثانياً، إصلاحات القطاع المالي، لتعزيز وصول القطاع الخاص إلى الائتمان والشمول المالي من خلال تحسين الحوكمة في البنوك المملوكة للدولة استعداداً لإعادة هيكلتها، وتعزيز البنية التحتية الائتمانية بما في ذلك تبسيط ورفع كفاءة إجراءات التمويل للمشروعات الصغيرة، وسن قوانين تغطي نظم الدفع الرقمية وتعميم البطاقة الوطنية، وتعزيز نظام ترخيص البنوك، وتفعيل نظام تأمين الودائع.

ثالثاً، إصلاحات بيئة الأعمال والاستثمار لتقليل تكاليف وتعقيدات ممارسة الأعمال في العراق. ويشمل ذلك الإصلاحات الخاصة بتسجيل الشركات وأعمالها، وسياسات الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وإلى جانب ذلك، فإن معالجة قيود الاقتصاد الرقمي من خلال التركيز على الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة بسعر منخفض، والخدمات الحكومية الرقمية، وتوسيع بيئة ريادة الأعمال يمكن أن تشجع على مشاركة الشباب في الأعمال التجارية وتحسن من تقديم الخدمات.

رابعاً، بناء نظم الحماية والعمل الاجتماعية التي توفر فرص للجميع. ويتضمن ذلك تحسين جوانب التغطية والاستهداف والانصاف والاستدامة في شبكات الأمان الاجتماعي ونظم التقاعد. وتطوير برامج وسياسات توظيف عالية الجودة في القطاع الخاص. ومن شأن هذه الإصلاحات أن تفضي إلى خلق حيز مالي ضروري للاستثمار في برامج المال البشري.

التحول بالزراعة نحو التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل

يعد التطوير القوي للقطاع الزراعي شرطاً أساسياً في رؤية العراق لاقتصاد أكثر تنوعاً يقوده القطاع الخاص. تساهم الزراعة بحصة كبيرة من الاقتصاد العراقي (5% من الناتج المحلي الإجمالي)، وهي أكبر مصدر للعمل في البلاد (حوالي 20%) ويهيمن عليها القطاع الخاص. ويعيش 30% من السكان في المناطق الريفية ويعتمدون الى حد كبير على الزراعة للحصول على الدخل وسبل العيش. ويحمل الإنتاج الزراعي إمكانات كبيرة للتوسع. ولكنه يشغل جزءاً محدوداً فقط من مساحة العراق القابلة للزراعة (حوالي الثلث أو 5 ملايين هكتار، وحيث يمارس الزراعة في الغالب صغار المزارعين، واما الري فما أن تتم إعادة تأهيله حتى تصبح لديه القدرة على زيادة ناتج المحاصيل بدرجة كبيرة. كما تعتبر الزراعة مساراً رئيسياً لإيجاد فرص عمل شاملة في العراق. اذ يمكن ان تقدم فرص عمل شاملة في العراق، وبخاصة للنازحين وتساعد في سد الفجوة بين الجنسين، وإذا كان العراق يعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية، فإن الزراعة فيه يمكن ان تتوسع استناداً الى التفاضلية في الاستجابة للطلب المحلي المتزايد كما للطلب الإقليمي والدولي للصادرات الزراعية.

هناك فرص نمو كبيرة في هذا القطاع يمكن ان تتحقق على المدى القصير من خلال استبدال الاستيراد بالتصدير في الأسواق الإقليمية، وعلى المدى الطويل، من خلال الاندماج في سلاسل القيمة التجارية الزراعية العالمية. ويوفر السوق المحلي للعراق قاعدة استهلاك فورية لتوسيع إنتاج الحبوب (القمح) والفواكه والخضروات الطازجة وكذلك منتجات الألبان واللحوم. وتقدم الصادرات فرصاً لتطوير الأعمال التجارية الزراعية التي تصدرها التمور وغيرها من المحاصيل عالية القيمة (الفواكه والخضروات الطازجة) للاستجابة لطلب المستهلكين الإقليميين على المدى القصير، والطلب الأوربي على المدى المتوسط / الطويل. وتوفر معالجة السلع الزراعية فرصاً كبيرة للقيمة المضافة وتوفير الوظائف. نظراً لأن سلاسل القيمة التجارية الزراعية الحالية تعاني من ضعف التطوير وتشتمل على نسبة متدنية لمعالجة المنتجات الزراعية الأولية.

أجندة التحول الاقتصادي تبدو ممكنة بالنسبة للزراعة في العراق، وهي تتمحور حول أربعة دعائم:

بناء القدرات المؤسسية للدوائر العامة المسؤولة عن خدمات الدعم الفني، وكذلك قدرة المنتجين من القطاع الخاص، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تسهيل الإدارة اللامركزية (التنسيق العمودي) في سياق إعطاء الأولوية لخدمات البحث والإرشاد، وتعزيز التخطيط وبرمجة السياسات بالاستناد الى الأدلة العلمية، وإصلاح نظام حيازة الأراضي من اجل زيادة الإنتاجية في القطاع، وتعزيز التنسيق ما بين المؤسسات الحكومية (التنسيق الأفقي).

تحسين القدرة التنافسية وتعزيز الوصول الى الأسواق وهذا يتطلب إعادة التفكير في دور الدولة في القطاع وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، وإعادة توجيه الإعانات الزراعية لتحقيق نمو زراعي أكثر فعالية، وتطوير نظم معلومات السوق، وعلاوة على ذلك، فإن هذا ينطوي على الاستثمار في معايير التنافس والجودة بما في ذلك التتبع وسلامة الغذاء من أجل تعزيز إمكانات خلق أسواق جديدة للتصدير. كما يتطلب تحسين وصول المزارعين الى التمويل وإعادة تأهيل البنى التحتية للأسواق وشبكات الطرق.

الاستثمار في نظم الإنتاج عالية القيمة من خلال البحث والتطوير والإرشاد لتشجيع قطاع متنوع للأغذية الزراعية، والتكيف مع التغير المناخي، والاستثمار في البنية التحتية الريفية والخدمات اللوجستية الزراعية والتسويق. وهذا يتطلب تمويلاً يمكن بلوغه جزئياً من خلال إعادة تخصيص الإعانات الحكومية المكرسة حالياً للمدخلات والسلع الزراعية.

الاستثمار في المعرفة والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي الحديث والأعمال التجارية الزراعية سواء فيما يتعلق بالمرحلة الأولى على مستوى الإنتاج أو المراحل النهائية على مستوى التصنيع والتسويق. ويشتمل ذلك على بناء شراكات مع مراكز التميز الدولية، استخدام مختبرات الابتكار المعرفي، توسيع الاستثمار في التكنولوجيات ذات الأداء العالي، مثل زراعة الخلايا النباتية والري الدقيق والمكننة الصغيرة، وتعزيز استخدام المنصات الرقمية وتحلية المياه بالطاقة الشمسية والزراعة المائية.

الاقتصاد المصري

تقرير شهر نيسان 2018

مصر من الدول المؤسسة للبنك الإسلامي للتنمية ولا زالت تقوم بدور رئيس في دعم مجموعة البنك ولذلك حصلت على أكبر تمويل من البنك الإسلامي للتنمية منذ تأسيسه، يصل لأكثر من 15 مليار دولار بنهاية 2017 منها حوالي 2.5 مليار دولار منها إسهام البنك في دعم مشاريع التنمية في مجالات الطاقة والتنمية الريفية والتعليم والصحة وتشغيل الشباب وبناء القدرات، و8.5 مليار دولار لدعم التجارة الخارجية، إضافة إلى حوالي 368 مليون دولار خصصت لدعم وتنمية القطاع الخاص، وكذلك إسهام المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بحوالي 4.2 مليار دولار في مجالات التأمين المختلفة.

كانت أكبر عملية تمويل قام البنك باعتمادها حتى الآن من نصيب مصر، حيث أسهم البنك بمبلغ 450 مليون دولار في مشروع محطة توليد كهرباء جنوب حلوان بطاقة إنتاجية تقارب 1.950 ميغاوات، بالإضافة إلى إسهام البنك الإسلامي للتنمية في مشروع الربط الكهربائي السعودي المصري بمبلغ 220 مليون دولار. يتم الآن العمل على الانتهاء من وثيقة مقترحة لاستراتيجية الشراكة بين مصر ومجموعة البنك للثلاث سنوات القادمة، ويتم رسم هذه الشراكة بالعمل مع الوزارات والجهات نفسها، وفي مقدمتها وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة المالية، ويتوقع أن ينتج عن تنفيذ هذه الشراكة مشروعات وعمليات مثمرة بقيمة تصل إلى 2.5 مليار دولار.

اعتمدت استراتيجية التعاون على 3 محاور رئيسية:

- المحور الأول يتضمن تعزيز القدرات ورفع عناصر الإنتاج.
- المحور الثاني تقليص الفروقات الإقليمية من خلال دعم التنمية الريفية المتكاملة وتحسين الخدمات الحضرية.
- المحور الثالث ويشمل دعم القطاع الخاص والتجارة الخارجية، والتأمين على الاستثمار والتصدير، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

يقود البنك عملية تحويل شاملة إلى اللامركزية جغرافياً ووظيفياً من خلال التوسع في تأسيس مراكز إقليمية لإدارة المشروعات ورفع الكفاءة في متابعة تنفيذها، وأن القاهرة ستكون أحد مقرات المكاتب الإقليمية الجديدة، ومجموعة البنك ومصر على وشك التوقيع خلال أسابيع على اتفاقية التأسيس للمركز الإقليمي، حيث تم استكمال المناقشات بشأنها مع الجهات ذات الاختصاص في مصر من خلال وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.

تعد خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة من أهداف البنك الإسلامي للتنمية، ولذلك كان إنشاء صندوق التحويل لدعم التكنولوجيا والابتكار للمساعدة على تحويل أفكار الشباب إلى مشروعات حقيقية، وتم إنشاء

منصة لتبادل الأفكار والخبرات، كما تم تخصيص 500 مليون دولار كرأس مال للصندوق جزء منها سيتم تمويله من خلال البنك، والجزء المتبقي من خلال المجتمع المدني ومجتمع الأعمال.

القطاع المالي

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية المصري على مقترح اللجنة الاستشارية لسوق المال لتنفيذ آلية اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع، والمعرفة بمسمى "الشورت سيلينك" أو التسليف.

جاءت موافقة مجلس الإدارة على تعديل احكام المادتين 289، 298 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال بما يسمح لشركات الوساطة في الأوراق المالية من مباشرة نشاط اقراض الأوراق المالية بغرض البيع مع وضع الضوابط التي يتعين على الشركات الالتزام بها حال تطبيقها في السوق المصري واوصت بتعديل احكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال بما يسمح لشركات السمسرة بالقيام بدور الوسيط في اقراض الأوراق المالية لعمالها بدلا من تركها في شركة الإيداع والقيود المركزي.

تطبيق آلية (الشورت سيلينك Short Selling) في القطاع المالي المصري

تسعى مصر الى تحقيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهادفة الى تغيير طبيعة الاقتصاد وجعله أكثر تحرراً لمواكبة الاقتصاديات العالمية الأخرى ومن هذه الإصلاحات (تعويم سعر صرف الجنيه المصري، رفع الضرائب، إنهاء الدعم الحكومي لأسعار الوقود والكهرباء، زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، ...الخ) وتأتي هذه الإصلاحات بناءً على شروط صندوق النقد الدولي مقابل تقديم القروض لدعم الاقتصاد الوطني او بناءً على متطلبات ذاتية للنهوض بواقع الاقتصاد المصري.

ويسمح الشورت سيلينك Short Selling ببيع ورقة مالية لا يملكها المستثمر بهدف شرائها لاحقاً بقيمة أقل وبالتالي يحقق ربح مساوٍ للفرق بين سعر البيع المكشوف والشراء ناقصاً الفائدة التي يدفعها نظير اقتراض الورقة المالية في الفترة ما بين البيع والشراء، أي ان المستثمر يقوم باقتراض الأسهم من مالكيها الأصلي وإعادة بيعها مرة أخرى، فبعد انخفاض السعر يقوم بالشراء بالسعر المنخفض واعادتها الى مالكيها بالسعر قبل الانخفاض وبعد الفارق بين السعيرين هو الفائدة التي يحصل عليها المستثمر.

يعد الشورت سيلينك Short Selling من أكثر الأدوات المالية التي يحتاج لها سوق مصر للأوراق المالية في الفترة الأخيرة في ظل تدني السيولة وتدني حجم التداولات وعزوف المستثمرين عن التداول.

ومن الآثار السلبية للشورت سيلينك Short Selling انه سلاح ذو حدين تكمن به العديد من المخاطر والمكاسب في ذات الوقت متمثلة بالمضاربة وإن مخاطرها لا حدود لها في حالة عدم استيعاب العديد من المستثمرين لآلية عملها.

ولتجنب الآثار السلبية الناجمة عند تطبيق هذه الأداة لابد من تطبيق الإجراءات الاحترازية لاستخدام الآلية عند ارتفاع السوق أو الهبوط من خلال عمليات الرقابة على التداول بشكل دقيق مع وجود التوعية لشركات الوساطة والمستثمرين لكيفية التعامل مع هذه الآلية وفرض رقابة شديدة ودقيقة بشكل مستمر على حركة المتعاملين لضمان سير عملية التداول بطريقة يستطيع معها المستثمر تحقيق أهدافه الاستثمارية.

ومن أبرز مزايا آلية اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع (الشورت سيلينك Short Selling) : -

1- تحسين كفاءة السوق وزيادة قاعدة المستثمرين مما يتيح للمستثمر العمل في السوق في جميع الاتجاهات صعوداً وهبوطاً كما يساعد الاقتراض بغرض البيع الى تقليل الفجوة بين الشراء والبيع مما يساعد على انخفاض حدة التقلبات وبالتالي يساعد ذلك على تحسين كفاءة السوق، فقد اثبتت الدراسات انخفاض كفاءة سوق لندن للأوراق المالية وسوق الولايات المتحدة بعد إيقاف التعامل بالشورت سيلينك بسبب الازمة المالية العالمية عام 2008.

2- مضاعفة حجم السيولة على المدى المتوسط فتطبيق الاقتراض بغرض البيع يساهم بزيادة حجم المعاملات في السوق من خلال دخول مستثمرين جدد يقومون باستغلال صعود السوق في البيع وهبوط السوق في الشراء او من خلال المؤسسات التي ترغب في الاستثمار طويل الاجل ولكن تحتاج الى آلية تحوط ضد المخاطر.

3- تمكين البورصة المصرية من مواكبة البورصات العالمية واضفاء ميزة تنافسية على الرغم من إن تطبيق آلية الشورت سيلينك في مصر يختلف عن الأسواق العالمية ، إذ تعتمد الآلية في مصر على اقتراض الأوراق المالية لغرض البيع، بينما في الأسواق العالمية يكون بيع على المكشوف او بيع أسهم غير مملوكة للعميل.

4- إن الاتجاه نحو تنوع الأدوات المالية بالبورصة المصرية يعد أحد السبل الرئيسية في تنشيط التداولات ورفع معدل السيولة في السوق، علماً إن آلية الشورت سيلينك Short Selling مطبق في العديد من دول العالم منها الصين وبريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا.

تعتبر الأسواق المالية أهم آلية لجلب وحشد الموارد المالية، من أجل توظيف وتمويل المشاريع الاستثمارية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. إن الهدف الرئيسي الذي تطمح إلى تحقيقه الأسواق المالية هو تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، أي توفير الاحتياجات التمويلية الضرورية لمختلف المشاريع الاقتصادية وبتكلفة ملائمة، فالأسواق المالية تعتبر محركاً للنمو الاقتصادي من خلال ما توفره من مصادر التمويل للنشاط الإنتاجي وتحويل المدخرات إلى استثمارات ومن ثم العمل على زيادة الإنتاج وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ويقوم السوق بأداء وظيفتين رئيسيتين هما:

1- تعبئة مدخرات المستثمرين

2- التخصيص الأمثل للموارد

إن نجاح عملية تطوير الأسواق المالية، مرهون بتوفير العناصر والأطر التالية:

أ - الإطار الاقتصادي الكلي: تؤدي الأسواق المالية دوراً أساسياً في أداء الاقتصاد الكلي، من حيث تكوين رأس المال من خلال زيادة المدخرات، واجتذاب الرساميل وتحويلها إلى استثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ب - الإطار القانوني: إن المناخ التشريعي والقانوني الذي يعمل في إطاره النظام المالي، من شأنه أن ينعكس إيجاباً على تعزيز الثقة بهذه الأسواق، وتحقيق مستويات رفيعة من الشفافية من خلال وجود نظام قانوني فعال ومرن للرقابة الدائمة والمستمرة .

ج - الإطار التنظيمي والإشرافي: إن السبب الرئيسي في الأزمة المالية العالمية، يعود إلى الالتفاف على التشريعات والأنظمة الرقابية، التي وجدت أصلاً لحماية الأسواق من المغامرة والتهور والمضاربة. فتعزيز وتطوير البنية التشريعية والأطر التنظيمية للشركات المدرجة، واستحداث بعض الضوابط والمعايير، من شأنها رفع كفاءة الأسواق المالية العربية.

د - الإطار المحاسبي والتدقيق: إن الأزمة المالية التي طبعت السنوات الأخيرة بإفلاس بعض الشركات العالمية الكبرى، أثارَت مسألة مهمة جداً تتعلق بنوعية المعلومة المالية والمحاسبية وأهميتها على المستويين الجزئي والكلي. ولتفادي وقوع مثل هذه الأزمات في الأسواق المالية، فإنه لا بد من إدخال أنظمة الحوكمة وإلزام الشركات بتطبيقها، وتوحيد المعايير المحاسبية وانتظام الإفصاح عن المعلومات المالية بهدف تسهيل عملية المقارنة والتدقيق في صحة هذه المعلومات.

مقارنة بين سوق مصر وسوق العراق للأوراق المالية

سوق مصر للأوراق المالية: -

يعود تاريخ بداية التعاملات في بورصة القاهرة والإسكندرية إلى سنة ١٨٨٨ وتصدرت مصر المرتبة الخامسة بين بورصات العالم الأكثر نشاطاً، إذ تعتبر سوق الأوراق المصرية واحدة من أقدم الأسواق في العالم حيث أنشأت بورصة الأوراق المالية في الإسكندرية عام ١٨٨٣ ثم تبعها إنشاء بورصة القاهرة عام ١٨٩٨. وقد مرت السوق المصرية للأوراق المالية بمراحل عديدة ارتبطت بالفلسفة الاقتصادية السائدة خلال هذه المراحل والتي تتباين بين الحرية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي.

ويعد عدم وجود سوق متطورة للأوراق المالية في مصر حتى نهاية ثمانينات القرن الماضي أحد الأسباب المسؤولة عن تدنى معدل الادخار وتناقصه، إلا أنه في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها مصر، وما تتضمنه هذه السياسات من تزايد الاعتماد على القطاع الخاص لتمويل التنمية، والقيام بمشروعات إنتاجية مع تراجع الأهمية النسبية للاستثمار العام تصبح عملية تنمية المدخرات المحلية أمراً حيوياً وملحاً للغاية، حيث أن سوق الأوراق المالية بتنظيماتها المختلفة الأولية منها والثانوية تشكل مكوناً أساسياً من مكونات هيكل النظام التمويلي، فبموجب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام 2016 لمعالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصري والتي من أهمها اتساع العجز في الميزان التجاري وكذلك وجود عجز كلي في الموازنة العامة للدولة، والذي يعكس فجوة تمويلية متزايدة الاتساع، يتطلب علاجها إجراءات فعالة لتنفيذ استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، هذا في الوقت الذي كان القطاع الإنتاجي لا يستطيع أن يفي بمتطلبات استراتيجية زيادة الإنتاج، وذلك لما يعانيه القطاع العام والخاص من معوقات تحول دون زيادة الإنتاج، ولعل أهم تلك المعوقات مشكلة التمويل والتي تعيق تطوير القطاع الإنتاجي حيث أن هناك خلل في هيكل التمويل في الوقت الذي تتوفر فيه فوائض مالية خاملة لدى البنوك التجارية يمكن تعيلها بعدم قدرة البنوك على خلق فرص استثمارية، وكذلك السياسة الائتمانية التي يتبعها البنك المركزي المصري، الأمر الذي أدى إلى تحي البنوك عن المساهمة في الاستثمارات بشكل جاد على الرغم من توفر السيولة الكافية لديها، الأمر الذي استدعى الاهتمام بسوق الأوراق المالية حيث إنه يمثل آلية هامة من آليات تجميع الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية من خلال تداول الأفراد والشركات للأسهم والسندات بالإضافة إلى أدوات مالية أخرى، لتقوم هذه السوق بالدور المنشود منها بكفاءة وفعالية وحقق برنامج الإصلاح الاقتصادي أثر إيجابي على القطاع المالي غير المصرفي وعلى سوق الأوراق المالية، حيث شهد سوق الإصدار نمواً ملحوظاً في قيمة إصدارات

الأوراق المالية بلغت (151) مليار جنيه مصري عام 2017 بالمقارنة بإصدارات قيمتها (93) مليار جنيه مصري للعام السابق.

ان أهم الأدوات المسموح بإصدارها وطرحها في سوق الأوراق المالية في مصر وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها هي :الأسهم، السندات، حصص التأسيس، صكوك التمويل، اما الأدوات المالية المشتقة فتتضمن عقود الخيار والعقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود المقايضات، الى جانب الأدوات المالية الأخرى ذات الخصائص المشابهة. وفيما يخص صناديق الاستثمار بلغ عدد الصناديق العاملة في مصر بنهاية عام 2017 إلى (101) صندوق استثمار من بينها صندوق استثمار عقاري. وبلغ صافي أصول صناديق الاستثمار (28.2) مليار جنيه نهاية 2017. وتمثل الصناديق المنشأة بواسطة البنوك النسبة الأكبر من إجمالي الصناديق، فمن ضمن (100) صندوق هناك (90) صندوق مؤسس من قبل البنوك المصرية.

سوق العراق للأوراق المالية: -

عرف العراق أبان تأسيس الحكم الوطني عام 1921 أولى خطوات نشوء سوق الاوراق المالية، حيث جرى في العام المذكور تأسيس أول شركة مساهمة استناداً الى قانون الشركات الهندي الصادر عام 1913 الذي طبق في العراق عقب الاحتلال. وبعد خمسة عشر عاما صدر في العراق (قانون بورصة التجارة) رقم 65 لسنة 1936، الذي نص على تأسيس بورصة لتجارة البضائع الرئيسية، وقد استمر العمل بهذا القانون لمدة سنتين ثم

اوقف العمل به في عام 1938. وبذلك لم تحصل هذه التجربة على فرصة مناسبة لنشر اساسيات العمل بالبورصة في العراق.

في عام 1943 صدر قانون التجارة رقم (60) الذي اشتمل على أمور تتعلق بتأسيس البورصة، الا أنه لم يتيسر التطبيق العملي لهذا الموضوع، حيث كان تداول الاسهم يتم في العراق بين البائع والمشتري بصورة مباشرة وتسجل لدى الشركة المعنية بالأسهم، إلا إنه نتيجةً لازدياد عدد الشركات وبالتالي عدد الاسهم المتداولة فقد تم تأسيس عدة مكاتب للدلالة بلغ عددها (4) مكاتب عام 1955 تركزت في شارع السموّل ببغداد.

ونتيجة تنامي حركة تأسيس الشركات المساهمة بعد ذلك ونشاط مكاتب الدلالة فقد اتسعت حركة التداول واخذت غرفة تجارة بغداد بنشر الاسعار الدقيقة للأسهم المتداولة ضمن نشرتها الاسبوعية، كما حاول أحد المكاتب عام 1956 استخدام طريقة المزايدة العلنية في بيع وشراء الاسهم، الا إن التجربة لم تدم سوى ستة أشهر فقط غير إن المكاتب استمرت بأعمالها حتى عام 1964 حيث أخذ نشاطها بالركود والتكؤ بسبب صدور قرارات التأميم في العام المذكور ثم توقفت نهائياً.

وفي عام 1975 بادر المصرف الصناعي بتأسيس مكتب لبيع وشراء الاسهم ضمن جهازه الاداري وقد استمر العمل بذلك حتى صدور قانون سوق بغداد للأوراق المالية رقم 24 لسنة 1991 الذي نظم تداول الاسهم في السوق المالية، وقد اخذت هذه السوق على عاتقها عملية تداول الاسهم وتشجيع تعبئة المدخرات الوطنية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وطبقاً لقانون السوق المذكورة فإنها تهدف الى تنظيم ومراقبة تداول الاوراق المالية وتنظيم مهنة الوساطة وتنمية الادخار وجمع وتحليل ونشر الاحصائيات الخاصة بذلك، وبعد عام 1991 باشرت السوق اعمالها وسط ظروف بالغة الصعوبة بسبب فرض الحصار الشامل على العراق، ومع ذلك فقد استقطبت

خلال فترة قصيرة المئات من المستثمرين الذين وجدوا فيها مجالاً رحباً لتنمية استثماراتهم فضلاً عن انها فتحت الباب واسعاً امام تداول اسهم الشركات المساهمة بين المواطنين، حتى ان الكثير منهم حولوا جانباً مهماً من نشاطهم التجاري المعتاد الى سوق الاوراق المالية، وهكذا فقد تطور العمل في السوق بصورة سريعة، واصبح يضم في نهاية عام 2000 (99) شركة مساهمة منها (34) شركة صناعية و (34) شركة خدمية و (21) شركة زراعية و(10) شركات مصرفية إلا ان الشركات الصناعية كانت تحتل موقع الصدارة بين الشركات التي تتداول اسهمها في السوق.

وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية المتدهورة في البلاد بسبب ظروف الحصار الشامل وانقطاع الموارد المالية الناجمة عن تصدير النفط، الا إن العديد من الشركات المتداولة في السوق حققت ارباحاً كبيرة وتضاعفت اسعار اسهمها عشرات المرات، بحيث إنها درت على المساهمين ارباحاً كبيرة، خاصة للمستثمرين الذين اعتادوا الاحتفاظ بأسهمهم لمدة طويلة، إلا ان هذا السوق أغلق بقرار من مجلس إدارته بتاريخ 2003/3/19.

وفي حزيران 2004 تأسست سوق العراق للأوراق المالية (ISX) تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية، وهي هيئة مستقلة تم تأسيسها على غرار الهيئة الأمريكية للأوراق المالية والبورصات. واعتباراً من عام 2005 أصبح السوق البورصة الوحيدة في العراق، تضمنت عام 2004 (15) شركة فقط مدرجة في السوق، وفي عام 2005 كان تداول الأسهم في الجلسة الواحدة ما يقارب الخمسة ملايين دولار. أما الآن فتم ادراج أكثر من (100) شركة، وتعتبر سوق العراق سوق اقتصادية ذات استقلال اداري ومالي غير مرتبط بجهة يدار من قبل مجلس مكون من تسعة أعضاء يمثلون مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري يسمى مجلس المحافظين.

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 التحول من الاقتصاد المخطط الى الاقتصاد الرأسمالي وبما إن جوهر الاقتصاد الحر هو الانتقال السلس والغير مشروط بالمواد والأيدي العاملة بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وكذلك بين الاقتصاد المحلي والاقليمي والعالمي وإن عملية التداول يجب أن تتوفر لها آليه معينه لذا كان سوق العراق للأوراق المالية هو المؤهل لتحقيق هذه الآلية وعلى الرغم من أن سوق العراق للأوراق المالية سوق حديث النشأة فإنه حقق العديد من الإنجازات المهمة منها النجاح بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي - الآسيوي للبورصات والذي يضم أكثر من ثلاثين بورصة أوروبية وآسيوية وعربية، كما اختيرت البورصة العراقية عضواً في لجنة الأعمال في الاتحاد ولمدة سنة، وكذلك دخلت ضمن قاعدة البيانات التي يصدرها صندوق النقد العربي عن أسواق المال العربية .

لم تتأثر سوق العراق (بورصة العراق) بالأزمة العالمية كونها حديثة غير مرتبطة بالاقتصاد العالمي، إلا من خلال السماح لمستثمرين أجانب بالتداول في السوق والتي كان لها أثر ايجابي كونها جعلت الاموال الاجنبية في مأمن من الهزات العالمية.

أما الأدوات المعمول بها في سوق العراق للأوراق المالية فتقتصر على الاسهم، ولم تتحقق أي حالة ايداع للسندات الحكومية ولم يجر التداول عليها خلال النصف الاول من العام 2018.

لم يجر لحد الان إقرار قواعد صناديق الاستثمار وإدارة المحافظ الاستثمارية وتعليمات شهادات الإيداع الدولية GDR للأسهم العراقية وتعليمات السماح للشركة المساهمة الراغبة بشراء نسب من أسهمها عند انخفاض اسعار أسهمها أسوة بالأسواق المالية العربية والدولية، على الرغم من إن البنك المركزي العراقي وجه السوق بالتهيب لإطلاق صناديق الاستثمار منذ عام 2016.

توصيات بخصوص تطبيق آلية (الشورت سيلينك) في سوق العراق للأوراق المالية

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها أسواق المال في رفع عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال قيامها بعدد من الوظائف كتنشيط المدخرات وتمويل النشاط الإنتاجي وزيادة كفاءة تخصيص الموارد ورفع معدلات إنتاجية الاستثمار وغيرها، إلا إن الرؤيا لم تكن واضحة لأثر سوق العراق للأوراق المالية على النشاط الاقتصادي في العراق، ولعل أهم التحديات التي تواجه السوق: -

- عدم توفر البيئة الاقتصادية الخاصة للسوق وتدني مستوى أداء المشاركين في السوق وعدم وجود خبراء لإدارة السوق ضمن الأصول الإدارية العالية وبما يضمن المساهمة الفعالة في دفع النمو الاقتصادي للعراق نحو الأفضل.

- ريعية الاقتصاد العراقي لعب دوراً في عدم خلق الثقة للاستثمار في الأدوات المالية.

- الوضع الأمني غير المستقر فضلاً عن ضعف سياسة الترويج والاعلان التي توضح طريقة التعامل بسوق العراق.

إن تطبيق آلية الشورت سيلينك في سوق العراق للأوراق المالية في ظل الظروف الراهنة أمر صعب تحقيقه على الرغم من تطبيقه في العديد من دول العالم وعليه لابد أولاً من الارتقاء بأداء السوق وتمكينها من حشد المدخرات الداخلية واستقطاب الاستثمارات الخارجية، ومعالجة أوجه القصور في مجالات نقص المعلومات وعناصر الشفافية والافصاح المالي وأساليب ونظم الإدارة المالية وتنظيم الأطر القانونية والمؤسسية للسوق بغية التعامل بأدوات مالية حديثة.

الكويت

ميزانية الكويت الجديدة

- وافق مجلس الامة الكويتي في 2019/7/3 على مشروع قانون لاعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية (2017-2018)، ومشروع قانون يربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية (2019-2020)، وقرر أحالتهما الى الحكومة، مقررأ كذلك إحالة الحالة المالية للدولة الى ديوان المحاسبة لفحصها، مع تقديمه توصية بتطبيق المعايير الدولية على التقارير لميزانيات الهيئة العامة للاستثمار، وصندوق الأجيال القادمة، والاحتياطي العام للدولة، وجميع المؤسسات المالية في الكويت، وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانونين بموافقة 36 عضواً، وعدم موافقة 20، من إجمالي الحضور البالغ عددهم 56 عضواً.

- ذكر وزير المالية الكويتي الدكتور نايف الجحرف إن أبرز ملامح الميزانية العامة للدولة للسنة 2020/2019 تتمثل في إن الإيرادات المتوقعة (بعد خصم تكاليف الإنتاج) تبلغ 15.8 مليار دينار، بمصروفات مقدرة بـ 22.5 مليار دينار مؤكداً إن العجز المقدّر في الميزانية (بعد استقطاع 10% من الإيرادات لصالح صندوق الأجيال القادمة)، يبلغ 8.2 مليارات دينار، وأكد إن أبرز مكونات الميزانية العامة

تتمثل في 71% للمرتبات وما في حكمها من دعم، 17% للإنفاق الرأسمالي، و12% للمصروفات التشغيلية.

- شدد الدكتور الحجرف على متانة ونمو أصول الأجيال القادمة، حيث كان متوسط عائد 10 سنوات لصندوق الأجيال القادمة هو الأفضل بين نظائره، وبين أن الخزينة (صندوق الاحتياطي العام) تواجه مخاطر نفاد السيولة، مؤكداً ضرورة النظر في جميع سبل المعالجات لتعزيز السيولة في صندوق الاحتياطي العام، وتطبيق الخطوات الرئيسية التي تؤدي إلى الإصلاحات الهادفة إلى معالجة وضبط الهدر في الانفاق الحكومي لمعالجة الاختلالات في الميزانية العامة للدولة.
- أشارت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية الكويتية في تقريرها الذي تلاه رئيسها السيد عدنان عبد الصمد خلال جلسة مجلس الأمة إلى أن أبرز تحدٍ حقيقي للدولة يتمثل في تضخم باب الرواتب، وتزايد أعداد الداخلين في سوق العمل من الكويتيين وقدرة الدولة على الاستمرار في خلق فرص حقيقية امامهم في سوق العمل العام والخاص.
- دعت اللجنة الحكومية إلى احكام صياغة عقودها حتى لا تتحايل الشركات على نسب العمالة من خلال انشاء شركات تابعة تشغل المشروع بعمالة وافدة لا تدخل من ضمن حصة عمالة الشركة التي وقعت العقد مع الدولة، والتي يكون عدد موظفيها قليلاً وملتزمة بنسبة التكوين.
- أضاف التقرير بما أن الدولة ملومة بتوظيف الكويتيين، يجب أن يكون هناك توجه حكومي لتشغيل بعض مرافقها من خلال عقود إدارة يجب أن تكون نسبة العمالة الوطنية الملزمة بها تلك الشركات يتناسب مع أعداد الخريجين المتوقعين الداخلين لسوق العمل البالغ نحو 11 ألف مواطن.
- أكدت اللجنة أن تضخم الهيكل الإداري للدولة الذي يحتوي كيانات إدارية تكلف الدولة مبالغ مالية دون فاعلية تذكر لها، مثل المجالس العليا التي بلغ عددها 17 مجلساً أعلى و450 وظيفة قيادية في الجهات الحكومية، مما أدى إلى وجود جهات حكومية متداخلة في الاختصاصات، انعكس على عدم قدرة البعض منها على تفعيل دورها وتحقيق الغرض من إنشائها.

اقتصاد عُمان

نمو الصيرفة الإسلامية في سلطنة عمان

سعى البنك المركزي العماني في السنوات القليلة الماضية إلى حث المصارف والنوافذ المصرفية الإسلامية على فتح المزيد من الفروع في محافظات السلطنة كافة، إذ سجلت النوافذ المصرفية الإسلامية في آذار من عام 2018 حضوراً جيداً من خلال شبكة فروع بلغت (77) فرعاً موزعة على مختلف محافظات السلطنة، وقد أثبتت تلك المصارف الإسلامية مقدرتها على وضع بصمتها الملحوظة في القطاع المصرفي العماني، حيث أوضحت أحدث البيانات نمو أعمال الصيرفة الإسلامية في السلطنة بشكل ملحوظ، فقد ارتفع إجمالي أصول المصارف الإسلامية من (3299) مليون ريال عُمان في آذار 2017 إلى (3991) مليون ريال عُمان في آذار 2018، مسجلاً نسبة نمو بلغت (21 %) كما ارتفعت الودائع لدى القطاع المصرفي الإسلامي من (2385) مليون ريال عُمان في آذار 2017 ليصل إلى (3158) مليون ريال عُمان في آذار 2018 مسجلاً نسبة نمو بلغت (32.4 %).

جاء تبني السلطة النقدية العمانية للصيرفة الإسلامية في العام 2012 بهدف تنويع الخدمات المصرفية والمالية في السوق المحلية وزيادة العمق والشمول المالي وربطه بالتنمية الاقتصادية والنمو، من خلال توفير فرص الاستفادة من خدمات القطاع المالي والمصرفي لشريحة مجتمعية ترغب في الاستفادة من الخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة، مع التركيز على المشاريع التنموية ومبادرات الأعمال التي تنتج قيمة مضافة للدخل القومي وتوفر مزيداً من فرص العمل للشباب العماني، عوضاً عن التركيز على التمويلات الشخصية ذات الطابع الاستهلاكي. يأتي نمو الصيرفة الإسلامية في سلطنة عمان من حرص البنك المركزي العماني على إتاحة فرص متكافئة للقطاع المصرفي عبر السماح للبنوك المحلية التقليدية بإنشاء نوافذ مصرفية إسلامية متخصصة بالإضافة إلى المصرفين الإسلاميين اللذين يقدمان الخدمات الإسلامية المصرفية، وقد استطاع كلاً من المصرفين الإسلاميين والنوافذ الإسلامية من تحقيق نمو جيد لتستحوذ الوحدات المصرفية الإسلامية مجتمعة على ما نسبته (12.4 %) من إجمالي أصول القطاع المصرفي، ونتيجة لذلك ارتفع رصيد الائتمان الممنوح من قبل الوحدات المصرفية الإسلامية من (2632) مليون ريال عماني في آذار 2017 إلى (3183) مليون ريال عماني بنهاية آذار 2018 بنسبة نمو بلغت (20.9 %).

استغرقت تلك البنوك والنوافذ الإسلامية مدة تراوحت ما بين ثلاث وأربع سنوات لتحقيق نتائج جيدة والوصول إلى نقطة التعادل ومن ثم تحسن أدائها بصورة ملحوظة وتمكنت من تحقيق النمو الإيجابي في الأصول والودائع والتمويل والأرباح وأنعكس ذلك على تحسن في أداء أسهمها في سوق مسقط للأوراق المالية.

نمو الائتمان الممنوح في عُمان

قام البنك المركزي العماني مؤخراً بإجراء تعديلات على العديد من اللوائح التنظيمية التي تحكم النشاط المصرفي، أدت إلى تعزيز قدرة المصارف على منح الائتمان سعياً إلى تحفيز الأنشطة الاقتصادية في السلطنة وإيجاد بيئة محفزة للأعمال وبالتالي تعزيز النمو في الاقتصاد، وفيما يأتي اللوائح التنظيمية والتعديلات التي أجريت على بعض منها:

- إصدار قانون نظام المدفوعات الوطنية ((National Payments System Law NPSL)): وضع بهدف تحديث وتعزيز بنية نظم الدفع في السلطنة، ويمنح البنك المركزي العماني تفويضاً واضحاً للإشراف على جميع جوانب نظام الدفع. وتم تطبيق مكونات جديدة في أنظمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي العماني لدفع رواتب موظفي القطاع الخاص عبر أنظمة RTGS، ACH.
- حرص البنك المركزي العماني على تشجيع نمو الائتمان الممنوح للقطاعات الإنتاجية ومن ضمنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً للدور الهام الذي تلعبه تلك المؤسسات في تنويع مصادر الدخل بعيداً عن قطاع النفط وتوفير فرص العمل، مع قيامه بالمراقبة وعن كثب التطورات في حجم محفظة القروض الشخصية لدى المصارف، نظراً لآثارها على مديونية الأفراد بالإضافة إلى إعاقته تدفق الائتمان لأغراض الاستثمار.
- على صعيد تنظيم القطاع المصرفي، بادر البنك المركزي العماني إلى إصدار التعليمات التشغيلية لمتطلبات احتياطي رأس المال للبنوك وفقاً لبازل III، وسعيًا للحد من المخاطر المرتبطة بالتباطؤ الاقتصادي، إذ قام بتوجيه البنوك وشركات التمويل والتأجير لاحتساب مخصصات احترازية على القروض التي تمت إعادة

هيكلتها، ومن أجل تعزيز وضع السيولة وتشجيع الاستثمار لدى البنوك التجارية، تم السماح لهذه البنوك باحتساب استثماراتها في سندات التنمية الحكومية وأذونات الخزينة والصكوك السيادية ضمن الاحتياطي النقدي الإلزامي وبحد أقصى يبلغ (2 %) من إجمالي الودائع اعتباراً من نيسان/2016.

وأدت هذه الإجراءات إلى تعزيز قدرة البنوك على منح الائتمان لغرض تشجيع وتطوير القطاع الاقتصادي، وكما يأتي:

- ارتفاع رصيد الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الذي يشمل البنوك (التقليدية والإسلامية) إلى (24.3) مليار ريال إلى نهاية حزيران 2018 مسجلاً نمواً بنسبة (6.1 %).
- ارتفاع رصيد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، إذ استأثر قطاع الأفراد على نسبة (45.5 %) من الائتمان الممنوح، بينما استحوذ قطاع الشركات المالية والقطاعات الأخرى على نسبة (4.9 %) و(3.8 %).
- بلغ إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي (22.3) مليار ريال عماني للنصف الأول/2018.
- ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة (4.7 %) للنصف الأول/2018 لتصل إلى (14.2) مليار ريال عماني، بلغت حصة الأفراد فيه نسبة (49.4 %)، يليه قطاعي الشركات المالية وغير المالية بنسبة بلغت (29.6 %) و (18.5 %) على التوالي، أما النسبة المتبقية (2.5 %) فتوزعت على قطاعات أخرى.

اقتصاد الإمارات

ارتفاع رأس المال واحتياطيات بنوك الإمارات

- ارتفع عدد البنوك الأجنبية العاملة في الإمارات إلى 21 بنكاً بنهاية تموز 2018 مقارنة مع 20 بنكاً بنهاية تموز 2017، فيما انخفض عدد البنوك الوطنية إلى 22 بنكاً مقارنة مع 23 بنكاً خلال الفترة نفسها، نتيجة اندماج بنكي (أبو ظبي الوطني) و(الخليج الأول) في بنك واحد هو بنك أبو ظبي الأول.
- ارتفع إجمالي رأس المال واحتياطيات البنوك العاملة بالدولة بنسبة 4,4% لتصل إلى 330,2 مليار درهم بنهاية الربع الثاني من 2018، مقابل ارتفاع بنسبة 1,5% في الفترة المقابلة من 2017، وشهدت نسبة إجمالي كفاية رأس المال ارتفاعاً 3,4% خلال الربع الثاني من 2018 مقارنة بانخفاض 0,5% خلال الربع الثاني من 2017، وهي لاتزال أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال عند 12,375% (متضمنة 1,875% مصدر حماية رأس المال) ومقارنة مع الحد الأدنى لنسبة الشق الأول من رأس المال وقدرها 8,5%، وذلك وفقاً للوائح المصرف المركزي ومبادئ بازل 3 اعتباراً من كانون الأول 2017.
- استحوذت القروض المصرفية الإجمالية المقدمة للقطاع الصناعي والتجاري بالدولة على 48,1% من إجمالي محفظة الائتمان المصرفي للبنوك العاملة بالسوق الإماراتية حتى نهاية تموز الماضي، وركزت البنوك تمويلاتها الموجهة للقطاع الخاص، خلال النصف الأول من عام 2018 على قطاع الشركات لتمويل المشاريع والاستثمار والتجارة، بينما قلصت قروضها الممنوحة لقطاع الأفراد بنحو 200 مليون درهم خلال الفترة ذاتها لينخفض رصيدها الإجمالي إلى 337,3 مليار درهم بنهاية يونيو 2018،

ويشير ارتفاع الطلب على التمويل والتسهيلات المصرفية في السوق المحلية الى نمو الاقتصاد الاماراتي، وطرح مشاريع جديدة لقطاعات الأعمال المختلفة في السوق المحلية.

الناتج المحلي الاماراتي نهاية الربع الثالث لعام 2018

توقع مصرف الإمارات المركزي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في الدولة بمعدل 2.8% بنهاية عام 2018 وأن يرتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 4.2% خلال عام 2019 ورجح المصرف أن يبلغ معدل التضخم في الإمارات 3.6% خلال عام 2018 متوقعاً أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.1% في الربع الثالث من عام 2018، وكذلك توقع المركزي أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.3% بنهاية الربع الثالث من عام 2018 مؤكداً أن معدل الإقراض إلى القطاع الخاص زاد بنحو 6.5% في وقت يشهد فيه القطاع المصرفي الإسلامي في الإمارات نمواً بـ 9% سنوياً ويشكل 20% من الأصول المصرفية.

وينوي مصرف الإمارات المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف في الدولة على إعداد مشروع (تعريف العقارات) الذي يهدف إلى تحديد اتجاه البنوك المحلية نحو الإقراض العقاري بالدولة سواء كان سكنياً أو تجارياً أو مقابل ضمان وبالتالي يتم تحديد نوعية الإقراض ونسب الفائدة.

وأوضح المصرف المركزي أن المعدل الحالي للفائدة ساعد البنوك المحلية على جذب المزيد من الأموال، علماً أن الإمارات ظلت الوجهة الرئيسة في المنطقة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث شهدت في العام الماضي تدفقات استثمار أجنبي مباشر بحوالي 11 مليار دولار تقريباً أو ما يعادل 22% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة.

وقد نجحت الإمارات في القفز 10 مراكز لتصل للمرتبة الحادية عشرة عالمياً ضمن تصنيف البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال لتتصدر بذلك دول العالم العربي للمرة السادسة على التوالي وهي قفزة ساهمت في دعم المؤسسات الكبرى.

اقتصاد البحرين

البنوك البحرينية ترفع معدلات الفوائد على قروض الشركات حتى 35%

- رفعت البنوك البحرينية معدلات الفائدة على القروض بشكل ملحوظ في النصف الأول من عام 2018 في الوقت الذي تواكبت هذه الخطوة مع ارتفاع نسبة الفائدة التي تقدمها الحكومة على السندات وأذونات الخزنة وتأثرت نسبة الفوائد في البحرين برفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لنسب الفوائد على الدولار الأمريكي، والتي ترتبط بها العملة الوطنية البحرينية بسعر ثابت وهو 0.376 دينار لكل دولار أمريكي.

- ارتفع متوسط الفائدة على القروض الشخصية والتي تقدمها البنوك للزبائن الأفراد بمختلف الضمانات، بنحو 6.22% في النصف الأول من عام 2018. كما ارتفعت الفوائد على القروض التي تقدمها البنوك للشركات بنحو 35%، حسب آراء المختصين ستشكل ارتفاع الودائع والسندات فرصة للمستثمرين للحصول على قنوات استثمار جيدة والحصول على عوائد مجزية تصل إلى نحو 6.5%، وهو ما لم يكن متاحاً قبل سنوات وبحسب أحدث بيانات مصرف البحرين المركزي، والتي نشرها قبل يومين، فإن متوسط الفائدة على

القروض الشخصية ارتفع في النصف الأول من عام 2018 الى 5.29% مقارنة بـ 4.98% في الفترة ذاتها من العام السابق.

- اما فيما يتعلق بالودائع فتشير البيانات إلى ارتفاع الفائدة على الودائع، والتي تقدمها البنوك لربائنها من 1.55% في نهاية النصف الثاني من عام 2017 إلى نحو 2% بنهاية النصف الأول من عام 2018 وتشير البيانات إلى ارتفاع الرصيد القائم للقروض الشخصية إلى تسعة مليارات دينار بحريني لأول مرة ببلوغ إجمالي القروض المقدمة 9.2 مليار دينار بحريني. وقد منحت الحكومة البحرينية المستثمرين في آخر إصدار لسندات التنمية، والتي تستحق بعد ثلاث سنوات نحو 6.55% ما يجعل الحكومة منافسا قويا للبنك في مجال استقطاب ودائع المستثمرين، خصوصاً أن هذه السندات تدرج في بورصة البحرين للأوراق المالية ويمكن تداولها كما ولا تتطلب معدلات استثمارات كبيرة، وتحظى السندات التي تصدرها الحكومة البحرينية بمعدلات تغطية قد تفوق 100%، مع تقديم كون هذه السندات من الاستثمارات المضمونة.

- بحسب البيانات، فإنه وبالرغم من النمو الكبير في القروض، إلا أن الودائع لم تشهد سوى تغير طفيف خلال عام واحد، واستقرت الودائع في بنوك التجزئة عند 11.806 مليار دينار.

تداعيات هبوط العملة الإيرانية على ودائع البحرينيين في البنوك الإيرانية

نشرت صحيفة أخبار الخليج البحرينية في آب 2018 خبراً أوضحت فيه أنه في ظل التراجعات القياسية للعملة الإيرانية، بدأ عدد كبير من البحرينيين التحرك لاستعادة ودائعهم البنكية من المصارف الإيرانية والتي كانوا يستثمرون فيها أموالهم للاستفادة من الفوائد المربحة التي كانت تصل في بعض الأحيان إلى 20%.

وذكرت الصحيفة أنه وبعد أن تدنت العملة الإيرانية إلى أدنى مستوياتها في ظل العقوبات الأمريكية، بات البحرينيون مهددين بخسائر تتجاوز الـ 50% من استثماراتهم التي يقدرها البعض بملايين الدنانير مع احتمالية كبيرة في أن تتفاقم الخسائر، بعد أن وصلت قيمة الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي إلى 44235 ريال حتى 4 آب 2018، مضيفة أن البحرينيين كانوا يقومون بهذه الاستثمارات بشكل غير رسمي عبر وسطاء لهم علاقات بالبنوك الإيرانية، أو يمكن للشخص نفسه السفر إلى إيران وإيداع أمواله بشكل شخصي، وفي حال توقف البنك عن صرف الفوائد أو تعرض البنك للإفلاس، فلا توجد جهة سواء من البحرين أو إيران تحمي استثماراته أو تعوضه لكون تلك العمليات على صفقات غير شرعية، وقد توقع أصحابها تحت طائلة قانون غسل الأموال ومكافحة الإرهاب.

وبينت الصحيفة أن عدة بنوك إيرانية قد توقفت عن صرف الفوائد للمودعين البحرينيين منذ أشهر بعد إفلاسها ومنها: بنك اقتصاد، بنك باساركاد، بنك آيندة وبنك إيران زمين.

اقتصاد لبنان

انعكس الوضع الاقتصادي المتردي على القطاع العقاري كسائر القطاعات الاقتصادية في لبنان، لكن هذا القطاع تلقى في العام 2018 ضربة إضافية قاسية تمثلت بوقف القروض السكنية المدعومة بالتوازي مع ارتفاع الفوائد المصرفية التي كبلت التسليفات للمشاريع العقارية وللقروض السكنية، ما أدخل القطاع في جمود حاد وضغط على المطورين العقاريين.

وكشف التقرير السنوي لنقابة المهندسين عن تراجع في قابلية المطورين العقاريين تجاه الاستثمار في مشاريع عقارية جديدة، وخصوصاً تلك السكنية والتجارية، في ظل التباطؤ الاقتصادي الحاصل وتوقف القروض السكنية المدعومة من مصرف لبنان خلال النصف الثاني من العام 2018 وارتفاع عدد الشقق غير المباعة.

وذكر تقرير بنك الاعتماد اللبناني التفاصيل التالية:

- تراجعت مساحات رخص البناء للأبنية الجديدة والاضافات بنسبة 22.11% في العام 2018 من 6.85 ملايين متر مربع في العام 2017 الى 5.34 ملايين متر مربع في العام 2018،
- فيما كانت مشاريع الأبنية السكنية والتجارية الأكثر تضرراً بحيث تراجعت مساحات رخص البناء المتعلقة بها بنسبة 24.15% و 25.16% الى 4.13 ملايين متر مربع و 0.51 مليون متر مربع على التوالي.
- شكلت الأبنية السكنية الحصة الأكبر (77.21%) من رخص البناء تلتها الأبنية التجارية والمكاتب (10%)،
- كما تراجعت المساحات الإجمالية لرخص البناء من حوالي 9.27 ملايين متر مربع في العام 2017 الى 7.14 ملايين في العام 2018، وهو أدنى مستوى لها منذ العام 2006 على الأقل، الامر الذي يعكس حالة الركود الاقتصادي التي تمر بها البلاد.

وبحسب صحيفة الجمهورية في آيار 2019، بين التقرير السنوي لنقابة المهندسين ان محافظة جبل لبنان استحوذت على حصة الأسد من رخص البناء الجديدة 47.61% خلال العام 2018، تلتها، وبفارق كبير، محافظتا الجنوب (21.87%) والبقاع (12.35%)، وجدير بالذكر ان ارقام محافظة الشمال لا تتضمن الرخص المعطاة من قبل نقابة المهندسين في الشمال، وفي هذا السياق ايضاً، أظهر " مؤشر ارامكو العقاري" لمدينة بيروت انخفاضاً في الأسعار المعلنة من المطورين للشقق السكنية لعام 2018 بنسبة 3.5%.

أظهرت النتائج المالية غير المدققة للبنوك اللبنانية الثلاثة الكبرى المدرجة: بنك لبنان والمهجر وبنك عودة وبنك بيبيلوس للعام 2018، استدامة في الأداء رغم التباطؤ الاقتصادي والارتفاع في الضرائب على البنوك اللبنانية والاستمرار في الشلل السياسي في لبنان. وبلغ إجمالي صافي الأرباح التشغيلية للبنوك الثلاثة ما يعادل 1175.48 مليون دولار في العام 2018. وعلى صعيد كل بنك بمفرده، تظهر النتائج ان بنك لبنان والمهجر حقق أعلى مستوى لصافي الأرباح بلغ 510.42 ملايين دولار بزيادة 5.18%. وجاء بنك عودة في المرتبة الثانية حيث حقق 500.56 مليون دولار بزيادة 7.92% وبلغت أرباح بنك بيبيلوس 164.53% مليون دولار بانخفاض 3.29%. وظهرت نتائج البنوك اللبنانية الكبرى، قدرتها على المحافظة على نمو معقول وموقع مالي جيد بفضل السياسات المحافظة والإدارة الكفؤة التي تتمتع بها، ويبقى بذلك القطاع المصرفي في صدارة الركائز المالية في لبنان والعمود الفقري للاقتصاد، وتتطلع البنوك الى تحسن في الظروف التشغيلية عام 2019، مع تأليف الحكومة الإصلاحية الجديدة، ومع البدء بتطبيق مقررات مؤتمر "سيدر".

ابدى لبنان رغبته في استئناف ضخ الغاز المصري، حيث قالت وزارة البترول المصرية في بيان لها، في كانون الثاني 2019، إن وزير الطاقة اللبناني سيزار ابي خليل ابدى رغبة بلاده في استئناف ضخ الغاز المصري لها وفقاً لاتفاقية موقعة عام 2009، ويذكر ان مصر كانت قد حققت الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي نهاية العام الماضي (2018) وبدأت في تصدير الغاز للخارج. ارتفعت سندات لبنان السيادية الدولارية، عقب اعلان الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة بعد 9 أشهر من المساومات على الحقائق الوزارية. وظهرت بيانات " تريد ويب" إن السندات استحقاق 2037 قفزت 4.3 سنت الى اعلى مستوى منذ يوليو 2018، وكان مصرف لبنان المركزي قد أشار الشهر الماضي الى ان الحكومة ستبدأ في طرح سندات بالعملة المحلية بأسعار فائدة السوق، لتشجيع البنوك على شراء أدوات الدين بدلا من وضع أموالها في البنك المركزي سعياً للحصول على أسعار فائدة أكثر جاذبية.

- صندوق النقد الدولي يتوقع خفض العجز المالي في لبنان الى نحو 9.75%

توقع صندوق النقد الدولي ان تؤدي تدابير ميزانية لبنان لعام 2019، لخفض العجز المالي الى نحو 9.75% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت نسبة العجز المستهدفة ضمن مشروع موازنة العام 2019 من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر بحوالي 90 ألف مليار ليرة، حيث تم تخفيض النفقات الى 17,1 مليار دولار مقابل إيرادات بقيمة 13 مليار دولار، واعتبر صندوق النقد الدولي انه من المهم ان يبدأ لبنان بعملية تعديل مالي وإصلاحات هيكلية كبيرة لاحتواء الدين العام وزيادة النمو.

الى جانب ذلك، رأى الصندوق، في تقريره، ان المخاطر وأوجه الضعف مازالت قائمة بالنسبة للبنان وعدم تحقيق الأهداف وإحراز تقدم في الإصلاحات قد يؤدي الى تآكل الثقة، لافتاً الى أنه بناء على المعلومات الحالية فمن المرجح ان يتجاوز العجز المتوقع بكثير المستوى المستهدف الذي أعلنته السلطات في لبنان.

وأشار صندوق النقد، الى إن مصرف لبنان المركزي حافظ على الاستقرار المالي لسنوات، معتبراً إن التحديات التي يواجهها في ذلك قد نمت، داعياً إياه لان يتراجع تدريجياً عن العمليات شبه المالية ويعزز ميزانيته العمومية وأعتبر إن شراء السندات المنخفضة الفائدة المقترحة سيؤدي الى تدهور ميزانية مصرف لبنان المركزي وتقويض مصداقية ته.

الاقتصاد التركي

البنك المركزي التركي يخفض سعر الفائدة والحكومة تعد بالمزيد من التخفيضات

أعلن البنك المركزي التركي عقب اجتماع السياسة النقدية في البنك في تموز 2019 عن "خفض سعر الفائدة 425 نقطة أساس على عمليات إعادة الشراء (الريبو) لأجل أسبوع لينخفض سعر الفائدة من 24% الى 19.75%".

أشار بيان البنك الى " أن البيانات المعلنة في الفترة الأخيرة بتركيا تظهر وجود تعاف معتدل في النشاط الاقتصادي، وان البنك المركزي التركي سيواصل استخدام جميع الأدوات المتوفرة لديه من اجل تحقيق استقرار الأسعار، والاستقرار المالي".

صرح وزير الخزانة والمالية التركي براءت البيرق في تموز 2019 أن " الحكومة التركية تتعهد بالمزيد من التخفيضات التي ستطال أسعار الفائدة ونسب التضخم في تركيا، وأن العام القادم سيكون مرحلة لقطف ثمار السياسات الاقتصادية التي ستشهدا تركيا في هذه الأيام في ظل البرنامج الاقتصادي الجديد الذي تطبقه الحكومة، وأن الاقتصاد مقبل على مرحلة أكثر إيجابية في النصف الثاني من العام الحالي، وأن العام الحالي سينتهي بمستويات تضخم أدنى من تلك المستهدفة في البرنامج الاقتصادي الجديد، أي دون 15.9%.

تشير بعض المصادر عن سياسة اقتصادية تعزم تركيا الإعلان عنها بالتوازي مع تخفيض سعر الفائدة، وذلك بعد قياس تقبل السوق وصدور نتائج الربع الثالث الذي تعول عليها تركيا، خاصة بقطاعي السياحة والصادرات، وكذلك تأثيرات إضافية من التوترات السياسية خاصة بين الولايات المتحدة وتركيا بعد استيراد الصواريخ الروسية والتلميح بفرض عقوبات أمريكية على تركيا، وربما أوربية أخرى بسبب التنقيب على الغاز شرق المتوسط.

- إن هذا الاجراء كان متوقعا" بعد قرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عزل رئيس البنك المركزي السابق مراد جتتين قايا وتعيين مراد أويصال خلفا له بسبب رفضه لتعليمات الرئاسة بخصوص خفض نسب الفائدة اذ ان للرئيس نظرة اقتصادية خاصة به.

- ازداد عدد الشركات الأجنبية العاملة في تركيا نتيجة السياسة التشجيعية للحكومة التركية، ولكن في المقابل دفع ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة وارتفاع سعر الفائدة في الفترة السابقة الى ارتفاع تكاليف الإنتاج في الشركات المحلية مما أدى الى انهاء نشاط العديد منها والركود في الاقتصاد، وربما سيساعد التحسن في سعر صرف الليرة بعد هذا الاجراء الى إعادة انعاشه.

تركيا تتخذ خطوات لحماية الليرة

اتخذت تركيا المزيد من الخطوات غير التقليدية لحماية الليرة وذلك في تموز 2019، إذ ألغت خطة تم وضعها مؤخراً لتحويل نحو 40 مليار ليرة ما يعادل (6.6 مليار دولار) من الاحتياطيات القانونية لدى البنك المركزي الى الخزانة بعد أن كانت بصدد سن تشريع لتحويل نحو 40 مليار ليرة من الاحتياطي القانوني للبنك المركزي الى الخزانة لدعم عجز أكبر من المتوقع في الميزانية، وبموجب القانون يحق للبنك المركزي ان يجنب احتياطيات قانونية من أرباحه لاستخدامه في ظروف استثنائية وهي منفصلة عن احتياطياته من النقد الأجنبي.

كان البنك المركزي قد حول قرابة 37 مليار ليرة من أرباحه الى الخزانة في شهر كانون الثاني قبل ثلاثة أشهر من الموعد المقرر وعلى الرغم من الدفعة التي تلقتها سجلت الميزانية التركية عجزاً بلغ 54.5 مليار ليرة في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام حسبما أظهرت بيانات من الخزانة ووزارة المالية، فيما تتوقع الحكومة التركية ان يبلغ العجز في نهاية العام 80.6 مليار ليرة أي ما يعادل 13 مليار دولار.

يشار الى إن عدد من الاقتصاديين أعربوا عن مخاوفهم من احتمال إضعاف قدرة البنك المركزي على الاستجابة لأزمة أخرى، كما عبروا عن قلقهم من أن الخطة ستوفر دفعة مالية لمرة واحدة قبل إعادة انتخابات إسطنبول في 23 حزيران وبعد ذلك يمكن ان يعاني الاقتصاد من جديد، وفي السياق نفسه، أشار محمد علي أفين رئيس هيئة التنظيم والرقابة المصرفية في تركيا إلى إنه يجب على جميع البنوك التركية أن تحمي العملة

المحلية التي استهدفها المضاربون في الآونة الأخيرة، كما توقع ان تبدل البنوك مسعى لتحويل الودائع بالعملات الأجنبية الى الليرة التركية.

البنك الدولي يطلق تمويل المدن المستدامة في تركيا

● أعلن البنك الدولي في بيان صدر عنه في 2019/5/24 (إن مجلس المدراء التنفيذيين في البنك الدولي وافق على تمويل بقيمة 500 مليون يورو " 561 مليون دولار" لدعم التنمية المستدامة في المدن التركية، وذلك على شكل تمويل إضافي لمشروع المدن المستدامة الثاني في سلسلة من المشاريع في إطار برنامج المدن المستدامة، وسيتم تنفيذ المشروع بواسطة المصرف التركي Ilbank لتمويل المشاريع الفرعية المؤهلة في مناطق الاستدامة الحضرية، اذ سيقسم التمويل الى جزئين 499 مليون دولار منها سوف يخصص لتمويل استثمارات البنية التحتية البلدية وتحسين خدمات النقل العام والبيئة والمياه والمياه الثقيلة وإدارة النفايات الصلبة وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة بالإضافة الى الخدمات البلدية ومكافحة الحرائق والخدمات الاجتماعية وغيرها بينما سيخصص مليون يورو أو حوالي 1.12 مليون دولار الى السلع والخدمات الاستشارية المتعلقة بإدارة المشاريع اليومية والمراق والتقييم واعداد التقارير واتصالات المشروع).

● يشار الى إن الموافقة على اول مشروع للمدن المستدامة في تركيا كان في كانون الأول 2016 بقيمة 132.7 مليون دولار، بينما تمت الموافقة على مشروع المدن المستدامة الثاني في نيسان 2018 بقيمة 91.5 مليون دولار ويهدف البرنامج الى تحسين الاستدامة الاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية للمدن التركية من خلال تمكين البلديات المهتمة من الحصول على تمويل لاستثماراتها ذات الأولوية وتقديم خدمات محسنة لمواطنيها، وان آلية التمويل ستكون عبارة عن قرض مرن من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) مع فروق أسعار ثابتة وتسديدات رأس المال ستكون وفق جدول لسداد واستحقاق مدته 30 عاماً بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات.

اقتصاد تونس

هبوط الدينار التونسي الى أدنى مستوياته

واصل الدينار التونسي انحداره أمام العملات الرئيسيتين اليورو والأوربي بنحو (3.2) دينار تونسي والدولار الأمريكي بما يعادل (2.7) دينار تونسي وهي ارقام قياسية قلما وصلتها العملات الأجنبية أمام العملات المحلية الأمر الذي انعكس في زيادة تكاليف الديون الخارجية وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية التي تستوردها تونس من الجانب الاوربي وتراجع الاحتياطي من العملة الصعبة.

● تشير أغلب التوقعات الى إن التراجع الحاصل في سعر صرف الدينار التونسي يعود الى عوامل ذاتية وموضوعية لعل أهمها تذبذب الإنتاج المحلي وتراجع الموارد الذاتية وعدم قدرة الاقتصاد التونسي على استعادة المبادرة الاقتصادية منذ ثورة 2011.

● أعد البنك المركزي التونسي دراسة استراتيجية تتعلق بإمكانية اقتراض العملة الصعبة من التونسيين المقيمين في الخارج وإنه سيسعى في مقابل هذه الخدمة الى تطوير مجالات الادخار المخصصة للتونسيين في الخارج والى رفع احتياطي تونس من العملة الصعبة الذي يغطي (70) يوماً استيرادياً في مقابل (90) يوماً استيرادياً لذات الفترة من العام السابق.

مبادرة البنك المركزي التونسي

- قدم البنك المركزي التونسي اقتراحاً باقتراض العملة الأجنبية من المواطنين المقيمين في الخارج مقابل تطوير مجالات الادخار المخصصة للتونسيين في الخارج.
- تشهد تونس انخفاضاً في مستوى الاستقرار المالي بالإضافة الى انعدام الاستقرار السياسي وهذا سينعكس في تراجع ثقة المواطنين، أو ربما تكون التسهيلات التي قدمها البنك المركزي غير مقنعة بالنسبة للمقرضين، الأمر الذي سينعكس سلباً على استجابة المقرضين.
- اتبعت تونس سياسة مالية توسعية في عام 2018، إذ قدر العجز فيها (4.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة الى مشكلة عجز الميزان التجاري وزيادة الاعتماد على الخارج في سد الحاجات المحلية.
- أن استخدام هذا الاجراء يعود سلباً على سمعتها المالية خارجياً وداخلياً لأن ذلك يشير الى أن الحكومة غير قادرة على الخروج من أزمتها من خلال التصرف بإيراداتها المتاحة أو من خلال أدواتها المالية والنقدية الاعتيادية وكل ذلك يعطي انطباعاً للخارج بنفاذ جميع خيارات الحكومة المالية والنقدية الداخلية.
- أما داخلياً فعندما تلجأ الحكومة لمثل هذا الخيار قد يثير ذلك ذعر مالي يجعل المواطنين والمستثمرين يحدون من نشاطهم الاقتصادي ويلجؤون الى ادخار الأموال بالعملة الأجنبية لغرض التحوط، وهذا التشاؤم يزيد من تعميق الازمة.
- إن تطبيق هذه المبادرة سيؤدي الى زيادة الالتزامات المالية للحكومية، إذ إن التسهيلات التي تقدمها الحكومة للمقرضين هي تكاليف تتحملها الحكومة.
- في حال توفير المبالغ المقصودة من العملة الأجنبية من هذه المبادرة فإن أول الإيجابيات المتحققة هو اضافة دفعة قوية للاقتصاد المحلي من خلال إضافة فرصة جيدة لتحقيق زيادة في النمو الاقتصادي.
- ان توفير العملة الصعبة يعتبر شرط أساسي لاستيراد البضائع الرأسمالية مما يسهم في تحقيق زيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي بالإضافة الى انخفاض الاستيرادات مستقبلاً. وبالتالي انخفاض فجوة العجز في الميزان التجاري في الأمد الطويل، الى جانب رفع قيمة الدينار التونسي. فعندما تتوفر كمية كافية من العملات الأجنبية لتغطية الاستيرادات لمدة (180) يوم أو أكثر يعتبر هذا مؤشر جيد لاستقرار المالي.

أبعاد انخفاض قيمة الدينار التونسي

بلغت ازمة النقد الأجنبي في تونس ذروتها عام 2018 عندما أعلن البنك المركزي التونسي إن الاحتياطي الأجنبي يغطي استيرادات البلاد لمدة سبعة أيام فقط ، وهذا ما ينذر بأزمة متعددة الابعاد من الناحية الاجتماعية المنعكسة من النقص الغذائي المعتمد بشكل كبير على الاستيرادات، ومن الناحية السياسية المتمثلة في انهيار الوضع الأمني لعدم توفر الحاجات الأساسية للمواطنين، والناحية الاقتصادية الناتجة من انهيار الدينار التونسي مقابل العملات الأجنبية لعدم وجود احتياطي أجنبي لتغطية الدينار وبالتالي انهيار اقتصادي شامل، وما يزيد الأمور تعقيداً هو انخفاض احتياطي تونس من الذهب اذ يمتلك البنك المركزي التونسي (6.8) طن فقط، بالإضافة الى إن تونس تعاني من ديون خارجية وداخلية ما جعل السلطات امام خيارات محدودة ومن هذه الخيارات مبادرة البنك المركزي التونسي التي تنص على اقتراض العملة الأجنبية من المواطنين المقيمين في الخارج.

أسباب انخفاض الدينار التونسي

اولاً الأسباب الخارجية

- 1- ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي: إن رفع سعر الفائدة على الدولار الأمريكي من قبل البنك الفدرالي الأمريكي بهدف جذب الاستثمار الى الداخل، الى جانب التوقعات باستمرار رفع الفائدة، جعل البنك المركزي الأوروبي يرفع سعر الفائدة على اليورو، وهذا الارتفاع في سعر فائدة الدولار واليورو انعكس سلباً على الدينار التونسي لأن الحصول على الدولار واليورو أصبح أكثر تكلفة خاصة وأن تونس تعاني من مشكلة عجز في الميزان التجاري، إضافة إلى ارتفاع تكاليف تسديد الديون الخارجية على تونس.
- 2- ضغوط صندوق النقد الدولي: اشترط صندوق النقد الدولي على تونس رفع الدعم عن الدينار ليأخذ حجمه الحقيقي مقابل منح تونس قرض ائتماني بمقدار (2.9) مليار دينار، لذا عمل صندوق النقد الدولي على تحييد البنك المركزي التونسي بخصوص التأثير على سعر صرف الدينار التونسي مقابل العملات الأجنبية أو تحديده مما خلق فارق ليس بالقليل بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي.
- 3- ارتفاع الديون الخارجية: إن ارتفاع الديون الخارجية يعني زيادة الالتزامات الخارجية على تونس، وتقدر الديون الخارجية بـ (53.840) مليار دينار في عام 2018 وهو ما يشكل نسبة (50.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يتم تسديد الديون الخارجية بشكل سنوي مع الفائدة المترتبة عليها وبالعملة الأجنبية، كل ذلك يشكل ضغوط على الاقتصاد الوطني لما يتحمل من التزامات على العجوزات في الميزان التجاري للسنوات السابقة واللاحقة.

ثانياً: الأسباب الداخلية

- 1- استمرار عجز الميزان التجاري: استمر عجز الميزان التجاري عام 2017 على الرغم من ارتفاع نمو الصادرات بنسبة (18.1%) إلا أن نسبة نمو الاستيرادات كانت أكبر لتبلغ (19.8%)، اذ بلغت الصادرات (34.427) مليار دينار تونسي.
- 2- تراجع الإنتاج المحلي: على الرغم من المساعي الحثيثة من قبل القائمين على الاقتصاد التونسي إلا إن أداء الاقتصاد المحلي ما زال متواضعاً فبعد ثورة 2011 في تونس وما أعقبها من عدم استقرار سياسي واقتصادي، إضافة الى الهجمات التي استهدفت السياح في تونس عام 2015 في بلد يعتمد بشكل كبير على السياحة، كل ذلك ساهم في تراجع انتاج القطاعات لاسيما قطاع الطاقة الذي تسبب بـ (44.4%) من العجز في الميزان التجاري عام 2017، بالإضافة الى ان الاستيرادات من المواد الغذائية عام 2017 تبلغ (4.7) مليار دينار تونسي.
- 3- عدم وجود استقرار سياسي: شهدت تونس بعد عام 2011 عدم استقرار سياسي ابتدأت بخلع الرئيس زين العابدين بن علي واستمرت هذه الأوضاع بالتدهور وكان آخرها الاحتجاجات الكبيرة التي حدثت بسبب اعتماد قانون المالية العام الذي بدأ تنفيذه في كانون الثاني 2018 والذي يتضمن رفع الضرائب. إن كل هذه الاحداث كلفت تونس الكثير من الخسائر الاقتصادية، فخسائر أحداث ثورة 2011 لوحدها قدرت بـ (5) مليار دينار تونسي، كما ان الأوضاع السياسية جعلت من تونس بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية وهذا بحد ذاته يضيع الفرصة على تونس للحصول على العملات الأجنبية بل وساهمت في خفض الإنتاج المحلي.
- 4- عدم وجود مبادرة استباقية واتباع إجراءات ترقيعه مؤقتة.
- 5- تناقض أدوات السياسة المالية: تضمنت موازنة تونس لعام 2018 تناقضات كبيرة، فمن جانب كانت الموازنة العامة للدولة توسعية هادفة الى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي مما خلق عجز في الموازنة، ومن

جانب آخر قامت الحكومة برفع الضرائب على البنزين، بطاقات الهاتف، الإسكان، استخدام الانترنت، قطاع الفنادق، وقسم من الأغذية منها الفواكه والاطعمة، لتمويل عجز الموازنة. وعليه فان ما تقوم به الحكومة هو عبارة عن أخذ أموال من المواطنين لتعيد اعطائها لنفس المواطنين، خصوصاً وإن الفقرات التي رفعت الضرائب عليها تمس حياة جميع فئات المجتمع، الأمر الذي خلق أزمة بين المواطنين والحكومة أدت الى اندلاع احتجاجات وتظاهرات اثرت سلباً على جميع جوانب الدولة لاسيما الجانب الاقتصادي منها وبالتالي أثر ذلك سلباً على النمو الاقتصادي وهو الهدف الأساسي للموازنة العامة للدولة لعام 2018.

يتميز الاقتصاد التونسي بتنوعه فهو يمتلك مختلف القطاعات النشطة لاسيما قطاع الصناعة، الزراعة، السياحة، التجارة، ومع هذه الميزة الجيدة للاقتصاد التونسي، إلا إن هناك بعض مراكز الضعف في الاقتصاد التونسي وفي جوانب مختلفة ولا بد من القائمين عليه اتخاذ بعض الإصلاحات لإنهاء أو التقليل من جوانب الضعف وأهم تلك الإصلاحات هي:

اولاً: الاستقرار السياسي وإعادة بناء الثقة بين الحكومة وبين المواطنين إذ يجب العمل على ترسيخ بناء الثقة بينها وبين المواطنين ما ينجم عن ذلك الوصول الى الاستقرار السياسي، وذلك من خلال توفير الحاجات الأساسية للمواطنين وتخفيض أو الغاء الضرائب لحين الخروج من الازمة.

ثانياً: معالجة العجز في الميزان التجاري تحمل هذه المعضلة في طياتها مجموعة من المشاكل المتركمة طوال فترة من الزمن منها تدني الإنتاج المحلي والعلاقات التونسية مع دول العالم.

وفيما يلي أهم أسباب عجز الميزان التجاري:

1. الاتفاقيات التجارية مع الخارج:

وقعت تونس العديد من الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي وأهم تلك الاتفاقيات:

- **اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي** عام 1995 بخصوص التبادل التجاري وتفعيل الاستثمار المتبادل بين الطرفين وتم العمل في هذه الاتفاقية عام 1998 لتصبح صادرات دول الاتحاد الاوربي الداخلة الى تونس معفية تماماً من الرسوم الكمركية في عام 2008. على الرغم من إيجابيات هذه الاتفاقية من زيادة الاستثمارات الاوربية في تونس وتحقيق مكاسب إضافية عن طريق زيادة بعض صادرات تونس الى الاتحاد الأوروبي، إلا ان هذه الاتفاقية كانت بمثابة ضربة لعدد من القطاعات المحلية مما نجم عنها تدني إنتاجية هذه القطاعات لان المنافسة بين قطاعات الطرفين غير متكافئة لصالح الاتحاد الأوروبي، هذا وإن ثلث الصناعات التونسية اندثرت بسبب عدم القدرة على الاستمرار في المنافسة الأمر الذي أدى الى زيادة البطالة، وبالتالي فإن المنتجات الاوربية غزت السوق التونسية فكانت تلك اكثر سلبيات هذه الاتفاقية، هذا وقد قام الاتحاد الاوربي بمفاوضة الحكومة التونسية في عام 2015 لتطوير هذه الاتفاقية لتشمل قطاع الخدمات الذي يعتبر ضعيفاً أمام نظيره الأوروبي.

- **اتفاقيات التبادل الحر مع تركيا والصين** والتي تنص على دخول البضائع التركية والصينية الى تونس بدون تعريف كمركية مقابل منح الأخير قروض ميسرة وإقامة مشاريع استثمارية في تونس وما أن وقعت الحكومة التونسية هذه الاتفاقيات إلا ومنتجات البلدين أغرقت السوق التونسية الذي يعاني من تزامم البضائع الأجنبية اصلاً مما أدى الى تفاقم حجم العجز في الميزان التجاري الامر الذي دفع الحكومة التونسية للتعديل على تلك الاتفاقيات.

لذا على السلطات التونسية العودة الى الوراء لإعادة تقييم الاتفاقيات التي عقدت في السابق لتقييم تكاليفها ومكاسبها.

2. **تدني الإنتاج المحلي:** هناك انخفاض في إنتاجية أغلب القطاعات لاسيما قطاع الطاقة الذي كان سبب رئيسي في عجز الموازنة اذ ساهم في عجز الميزان التجاري بنسبة كبيرة، وكذلك قطاع الزراعة والتي وصلت الاستيرادات من هذا القطاع (4.7) مليار دينار، لذا على السلطات أن تولي اهتمام كبير بالقطاعات التي من شأنها تقليل الاستيرادات، هذا وأن تونس تعاني من ارتفاع البطالة فعلى الرغم من انخفاض نسبة البطالة في عام 2017 الى (29.9%) مقارنة بعام 2016 والتي كانت تشكل (31.6%) إلا إن هذه النسبة تعتبر عالية.

لذا لابد من العمل على تطوير القطاعات الاقتصادية بهدف زيادة إنتاجية تلك القطاعات وبالتالي التقليل من الاعتماد على الاستيرادات من جهة وتقليل نسب البطالة من جهة أخرى.

-الاتحاد الأوروبي يصادق على صرف (150) مليون يورو لتونس

وافق الاتحاد الأوروبي على صرف مبلغ (150) مليون يورو لتونس، حيث يمثل هذا المبلغ القسط الثاني من أصل ثلاثة أقساط مبرمجة في إطار البرنامج الثاني للمساعدة المالية الكلية لفائدة تونس التي اعتمدها البرلمان الأوروبي حيث تصل القيمة الاجمالية للبرنامج الثاني الى 500 مليون يورو من التمويلات في إطار المساعدة المالية الكلية منذ سنة 2015.

من جانب آخر وافق مجلس إدارة مجموعة البنك الدولي على منح تونس قرضاً استثمارياً جديداً بقيمة 151 مليون دولار (ما يعادل 433,5 مليون دينار)، لدعم جهود البلاد في تنويع مواردها الطاقية وإنتاج الكهرباء بأقل تكلفة،

يسعى الاتحاد الأوروبي من هذه المبالغ الى تعزيز الوضع المالي والنمو الاقتصادي المستدام في تونس من أجل تمكين الديمقراطية فيها والذي يشكل أولوية بالنسبة الى الاتحاد الأوروبي.

اقتصاد اليابان / التقرير الاقتصادي لشهر شباط 2018

تقييم الوضع الحالي للاقتصاد الياباني:

يمر الاقتصاد الياباني بانتعاش معتدل: -

1. الاستهلاك الخاص معتدل
2. ظهور تحسن في الاستثمارات التجارية
3. انتعاش في الصادرات
4. زيادة معتدلة في الإنتاج الصناعي
5. أرباح الشركات وحكم الشركات على الظروف الاقتصادية الحالية اخذ في التحسن
6. تحسن مطرد في وضع العمالة
7. استقرار في أسعار المستهلك

فيما يتعلق بالتوقعات على المدى القصير فإنه من المتوقع ان يتعافى الاقتصاد بدعم من آثار السياسات، في حين أن وضع العمالة والدخل في تحسن بيد إنه ينبغي إيلاء الاهتمام الى القلق من الاقتصادات في الخارج وآثار التقلبات في الأسواق المالية ورأس المال.

علاوة على ذلك ومن أجل التصدي الهائل المتمثل في انخفاض معدل المواليد وتزايد شيخوخة السكان من خلال تعزيز نظام الابتكار وتنمية الموارد البشرية.

اقتصاد الهند

الحرب التجارية العالمية وأثرها على الاقتصاد الهند

- انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية في آذار 2018 في حرب تجارية عالمية على أكثر من جبهة، وذلك منذ إعلان ترامب رغبته بفرض رسوم كمركية على مستوردات الصلب والألمنيوم من عدة دول من بينها الصين والهند وألمانيا وكندا، للسيطرة على اختلال الميزان التجاري.

- تعد الولايات المتحدة أكبر وجهة تصدير بالنسبة للهند، وثاني أكبر مصدر للواردات بعد الصين، إذ ازداد حجم التجارة بين البلدين بمقدار (13) مليار دولار متجاوزا (125) مليار دولار خلال عامي 2017 و2018. أدت تلك الرسوم المفروضة من قبل الولايات المتحدة إلى انخفاض قيمة الروبية الهندية وارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل كبير. كما ساهم الارتفاع في أسعار النفط العالمية بالإضرار بالمصالح الهندية التي تعتبر ثالث أكبر مستورد في العالم التي تعتمد على الاستيرادات النفطية بنسبة (81 %)، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود في السوق المحلية التي تشهد تناميا ملحوظا في الطلب على المحروقات بسبب النشاط الاقتصادي المتزايد، وتحسن الحالة الاقتصادية للعديد من الطبقات الفقيرة.

- وفي إطار محاولات الحكومة الهندية لإصلاح الاقتصاد الهندي، صرح وزير المالية الهندي بأنه يمكن للهند تحويل حالة عدم الاستقرار الناتجة عن الحرب التجارية الدائرة إلى منافع وذلك من خلال بناء قاعدة تصنيعية أوسع، مشددا على ضرورة أن تكون للتجارة الحرة قواعد أخلاقية تجبر المؤسسات والشركات الهندية على دفع المستحقات الضريبية المفروضة عليها، فضلا عن قيام الشركات الهندية المقترضة بتسديد خدمات الدين وتسديد القروض المترتبة عليها من أجل ديمومة وسيلة تمويل المشاريع عبر الاقتراض لإدامة عجلة التطور في الاقتصاد.

- وقد تم على أثر تصريح وزير المالية المذكور أعلاه إقرار قانون ضريبي جديد يوحد النظام الضريبي بين كافة الولايات الهندية والتي يبلغ عددها (29) ولاية، والذي من المتوقع أن تشمل نتائجه الإيجابية كافة القطاعات الاقتصادية من دون استثناء وخاصة القطاع الصناعي الذي يعتبر نموه حجر الزاوية في خطط الحكومة الهندية لخلق فرص العمل ضمن برنامج (صنع في الهند) الذي ابتدعه رئيس الوزراء ناريدرا مودي.

- كما قامت الحكومة الهندية بإقرار قانون الإفلاس الجديد الذي يحاول تنظيف النظام المالي من اختناقات الديون المتعثرة التي تقدر بنحو (210) مليار دولار والتي أثرت على القطاع المصرفي الذي تراجعت مساهمته في النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض السيولة المقدمة من قبله لتمويل المشاريع الاقتصادية الاستثمارية، ويمكن هذا القانون تحديد جدول زمني للشركات التي تخلفت عن سداد ديون تتجاوز ما يتراوح بين (12-14) مليار دولار لمدة (90) يوم، أن تمثل أمام محكمة الإفلاس التي تضع الشركة تحت إشراف إداري للنظر فيما إذا كان سيتم منحها فرصة للعودة إلى العمل أم سيتم بيعها بالكامل.

وبالتزامن مع الخطوات السابقة أقرت الهند مؤخرا قانون المجرمين الاقتصاديين الهاربين، الذي يتيح مصادرة الأصول المحلية والأجنبية المملوكة لـ «مجرمين اقتصاديين» غادروا البلاد، بحيث يتمكن دائنهم من

استرداد مستحقاتهم، وينطبق هذا القانون على القضايا التي تتجاوز فيها المستحقات أو الأموال التي تم غسلها (14) مليون دولار.

- يتبين من متابعة وتحليل الموقف الاقتصادي العالمي ان الصين أكبر مستثمر في أذون الخزانة الأمريكية والتي يقدر حجم استثماراتها وفقاً لإحصائيات عام 2008 بنحو (1.244) تريليون دولار، ومن المحتمل إن تنضم روسيا الى المعسكرين الصيني – الهندي للتقليل من أثر العقوبات الاقتصادية الموقعة عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لتكوين أكبر تحالف اقتصادي يضم كل من الهند والصين وروسيا يستطيع عزل الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً، وهو ما يؤدي بالتبعية الى انهيار مجحف للدولار ولسعر الذهب عالمياً، فضلاً عن الاضرار التي سوف تؤدي بالضرورة الى انهيار معظم اقتصادات الدول النامية المعتمدة على المعونات العسكرية الأمريكية.

- أعد العراق منذ آب/2018 أكبر موردي النفط الى الهند، وذلك مع تحول شركات التكرير الى الامدادات العراقية لتعويض انخفاض مشترياتها من الخام الإيراني قبيل فرض واشنطن عقوبات اقتصادية على طهران في تشرين الثاني القادم، إذ استوردت شركات التكرير الهندية في آب (1.02) مليون برميل يومياً من خام البصرة العراقي بزيادة نحو (46 %) عن الشهر السابق له، مقابل انخفاض استيراداتها النفطية من السعودية بنسبة (5 %) الى (747) ألف برميل يومياً لذات الفترة.

التقرير الاقتصادي الأمريكي لشهر آب عام 2018

أولاً: التطورات الاقتصادية للاقتصاد الأمريكي

سجل الاقتصاد الأمريكي نمواً بلغ (4.1 %) خلال الفصل الثاني من عام 2018 مسجلاً أفضل أداء له منذ أربع سنوات، وذلك مع زيادة إنفاق المستهلكين وتسريع المزارعين تصدير شحنات فول الصويا الى الصين للتغلب على الرسوم التجارية الانتقامية، وذلك بحسب ما أظهرته بيانات وزارة التجارة. كما حققت سوق الوظائف تحسناً مستمراً، حيث حافظت مستويات البطالة على معدلات منخفضة، فيما ارتفع معدل إنفاق الأسر، وحققت الأجور في الفصل الثاني أكبر مكاسب سنوية منذ عام 2008.

سجل مؤشر التضخم الاساس المفضل لدى مجلس الاحتياط في الربع الثاني/2018 مستوى 2%، مسجلاً زيادة بلغت 1.9% عن مستواه قبل عام، وقد وصل المؤشر الى هذا المعدل في آذار/2018، وهو المعدل الذي يستهدفه البنك المركزي منذ كانون الأول/2011، فيما أبقى مجلس الاحتياط الأمريكي على سعر الفائدة القياسي للإقراض لليلة واحدة مستقراً في نطاق (1.75% - 2%)، وقد تعهد رئيس مجلس الاحتياط الاتحادي (بيروم باول) في الاستمرار بالزيادة التدريجية لكلفة الاقتراض بهدف الحفاظ على ثاني أطول نمو اقتصادي مسجل بالولايات المتحدة، وقد انتقد الرئيس دونالد ترامب صانعي السياسة في مجلس الاحتياطي لقيامهم برفع أسعار الفائدة، إلا إن المجلس يعمل بشكل مستقل ضمن نطاق عمله في السياسة النقدية.

ترامب يعد فوائد الرسوم التجارية والصين ترفض الابتزاز

ازدادت حدة التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم إثر قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوم كمركية ضد الصين وبلدان أخرى، إذ وجه رئيس الولايات المتحدة (ترامب) مستشاريه حول إمكانية رفع الرسوم على بضائع صينية تصل قيمتها الى (200) مليار دولار من (10 %) الى (25 %)، وتلك الزيادة بالرسوم ستمكن الولايات المتحدة من دفع ديونها الهائلة التي

تصل الى (21) ترليون دولار، كما إنها ستساهم بإبرام الاتفاقيات التجارية وقد أشار الرئيس في وقت لاحق الى إن هذه الرسوم كان لها تأثير إيجابي على صناعة الفولاذ، إذ نشطت مصانع الفولاذ في كافة أنحاء الولايات المتحدة وعاد عمال الصلب الى العمل مجددا وبدأت الأموال تتدفق الى الخزانة الامريكية، إلا إن هذه الإجراءات أضرت بشركات عدة تعتمد على الفولاذ كمادة أولية بعد ارتفاع أسعاره محلياً.

أعقب تلك الاجراءات تصريحات الحكومة الصينية الراضة للابتزاز الأمريكي، بفرض رسوم إضافية على بضائع أمريكية متفرقة تبلغ قيمتها (60) مليار دولار، وتلك الإجراءات الانتقامية أضرت بمزارعي الصويا الأمريكيين، كما كشفت وزارة المال الصينية عن مجموعة جديدة من الرسوم الكمركية الإضافية على (5207) سلعة مستوردة من الولايات المتحدة بنسب تتراوح بين (5% - 25%) شملت اللحوم والنسيج والمركبات الكيماوية والطائرات الصغيرة والغاز الطبيعي المسيل.

أمريكا تفرض في 23 آب رسوماً بنسبة 25% على بضائع صينية

رغم الترابط المالي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، إلا إنه تجدر الإشارة الى مايلي:

- ان الحرب التجارية الدائرة بينهما قد تنعكس على نموها الاقتصادي وتؤثر على المستهلكين في كلا البلدين،
- قامت واشنطن في 6 تموز بفرض شريحة أولى من الرسوم الكمركية المشددة على (34) مليار دولار من البضائع المستوردة من الصين والتي شملت دراجات نارية وجرافات وقطع غيار للسكك الحديد ومعدات كهربائية ومحركات وتجهيزات زراعية وذلك بعد فرضها رسوما كمركية على الصلب والالومنيوم الصينيين،
- اعقبتها برسوم شملت منتجات إضافية بقيمة (16) مليار دولار لتصبح القيمة الاجمالية للبضائع الصينية (50) مليار دولار تشمل (279) منتجاً جديداً، وذلك رداً على ممارسات الصين التجارية غير النزيهة مثل النقل القسري للتكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية، كما اتهمت الإدارة الامريكية بكين بـ«حرمان الشركات الامريكية من القدرة على الاستفادة من التراخيص» ونددت بعمليات التسلل الالكتروني الى شبكات الحواسيب التجارية الامريكية للحصول بشكل غير مآذون على معلومات تجارية مهمة.

الحرب التجارية ضحايا ترامب على مختلف الجبهات في العالم

إن الرسوم الكمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على واردات الحديد والصلب من الصين والاتحاد الأوروبي والمكسيك وكندا والتي جعلت هذه الدول ترد على تلك الإجراءات بإجراءات مماثلة، أدت الى تأثر بعض القطاعات الرئيسية التي وجدت نفسها ضحية لتلك الحرب التجارية وكما يأتي:

1. قطاع السيارات والدراجات النارية
2. الأغذية والمشروبات، الى جانب بعض الشركات الأخرى التي بدأت تسعى لتقليل حجم أعمالها لتجنب الرسوم الكمركية. فقد صرح صندوق النقد الدولي إن التصعيد المتبادل بفرض الرسوم الكمركية سيؤدي بالنتيجة إلى خفض النمو العالمي بنسبة (0.5 %) وذلك بحلول 2020. فقد أظهرت البيانات تباطؤ نمو قطاع الصناعة الصيني لشهر تموز، وتراجع أحد مؤشرات ثقة المستهلك الأمريكي نتيجة المخاوف من ارتفاع الرسوم الكمركية.

وقد توقع بنك "مورغان ستانلي" إن النمو العالمي سيتراجع بنسبة (0.81 %) إذا ما حدث تصعيد كامل في الصراع التجاري العالمي، إذ سيدفع هذا السيناريو الولايات المتحدة الى فرض رسوم بنسبة (25 %) على جميع السلع الواردة من الصين والاتحاد الأوروبي، وسيتم الرد بإجراءات مماثلة كما سينعكس تأثيره من خلال تعطيل نشاط سلاسل التوريد المحلية والدولية.

هل بكين أقوى من واشنطن في حربها التجارية

بعد نشوب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين من خلال التصعيد المتبادل للرسوم الكمركية على البضائع المستوردة من قبلهما، فقد اتخذت الصين مؤخراً قراراً بإلغاء تقييد منصب الرئيس دستوريا بفترتين رئاسيتين، وهذا خلاف لما هو بالولايات المتحدة، مما يرفع عن الرئيس الصيني أي ضغوط لتحقيق نتائج سريعة، لذا سعت إدارته ببطء الى تشكيل تحالفات تجارية مع دول أخرى في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية في خطوة لعزل واشنطن، كما قد تسعى بلاده لأخذ زمام المبادرة في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (الاتفاقية المقترحة بين استراليا والولايات المتحدة ودول أخرى والتي فشلت بعد انسحاب واشنطن منها). ويمكن تبرير هذا النوع من التحالفات بأن هناك دول أخرى غير الصين قد تضررت من تعريفات واشنطن الكمركية مثل كندا والمكسيك ودول الاتحاد الأوروبي.

- أما عن أهم الإجراءات التي قد تتبعها الصين كتصعيد مباشر للمواجهة بينها وبين الولايات المتحدة فيمكن للصين القيام بتخفيض قيمة عملتها (اليوان)، وسيكون لهذا التخفيض أثر موجب على الاقتصاد الصيني مما يعني صادرات أرخص وأكثر تنافسية من المنتجات الأمريكية المعرضة للتعريف الكمركية والتي ستكون أعلى ثمناً، إلا إن حرب العملة يمكن أن تكون لها مخاطر وكما يأتي:

- إن توقعات الأسواق المالية بانخفاض قيمة العملة يمكن أن تدفع الى صرف اليوان الصيني بأقل من سعره مما يعني عدم استقرار النظام المالي الصيني.
 - إن انخفاض قيمة العملة الصينية يعني ضعف تأثير قيمة الرسوم المفروضة على بضائعها من قبل الولايات المتحدة، مما يدفع الولايات المتحدة الى زيادة التعريف الكمركية على البضائع الصينية.
 - تحتفظ الصين بديون للحكومة الأمريكية بقيمة (1.17) ترليون دولار، وقد تحد من ارصدها من تلك الديون عند احتدام الصراع.
 - قامت بكين وعلى مدى العقدين الماضيين بشراء العشرات من سندات الخزانة الأمريكية كاستثمار آمن، واستحصلت منها مليارات الدولارات من الفوائد، وستتلقى الأسواق العالمية هزة كبيرة إذا ما قررت الصين تصفية كميات من تلك السندات، إذ إن زيادة المعروض من تلك السندات سيضعف من قيمتها، مما يجعل اقتراض المال باهضاً بالنسبة للشركات الأمريكية وللمستهلكين، مما ينعكس سلباً على نمو الاقتصاد الأمريكي.
 - يمكن للصين التضيق على الشركات الأمريكية العاملة على أراضيها، إلا إن هذا الإجراء سيكون محدوداً.
- ويعتقد بعض المحللين ان الصين لن تصعد من حدة الصراع لدرجة تتجاوز التعريفات الكمركية، لأن النتيجة المؤكدة أن تداعيات هذه الحرب ستتجاوز حدود البلدين لما يهدد الاستقرار في الأسواق العالمية، ويضيف آخرون "إن الصين تمتلك أدوات وموارد تساعد على امتصاص أي حرب تجارية، ويساعدها في ذلك احتياطها النقدي الذي يصل الى ثلاثة ترليون دولار".

الصين ستفرض رسوما على بضائع أمريكية بقيمة (16) مليار دولار

في ذات الوقت الذي أعلنت فيه الصين عن فائضها التجاري الذي بلغ في تموز (28.1) مليار دولار منخفضاً عن قيمته في حزيران الذي بلغ فيها (28.9) مليار دولار، أعلنت وزارة التجارة الصينية ان قرارها بفرض رسوم كمركية بنسبة (25 %) على واردات أمريكية بقيمة (16) مليار دولار سيدخل حيز التنفيذ فور تنفيذ الولايات المتحدة لقرارها بفرض رسوم كمركية بنفس القيمة على بضائع صينية في (23) آب، وتضم قائمة البضائع التي ستطالها الرسوم الجديدة الفحم والنفط والكيماويات وبعض المعدات الطبية، وعلى الرغم من

الخطابات المتبادلة بين البلدين لم تتأثر فعلياً حتى الآن سوى واردات بقيمة (37) مليار دولار الى الصين والولايات المتحدة مجتمعة.

صندوق النقد الدولي يحذر: الرسوم الكمركية تضر بالاقتصاد العالمي

أطلق صندوق النقد الدولي في 21 تموز 2018 تحذيراً لقادة الاقتصادات العالمية من إن تصعيد الحرب الكمركية سيؤثر سلباً على الاقتصادات العالمية، إذ يحاول وزير الخزانة الأمريكي (منوتشين) كسب واشنطن لتأييد حلفاءها في مجموعة السبع في مواجهتها مع الصين، إلا إن حلفاءها قد يحجمون عن تقديم التعاون بل قد يلجئون الى إجراءات انتقامية نتيجة فرض واشنطن رسوما على استيراداتها من تلك الدول، وقد دفع التصعيد في المواجهات الكمركية بين الولايات المتحدة والاقتصادات العالمية صندوق النقد الدولي الى تخفيض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو من (2.4 %) في عام 2017 الى (2.2 %) في عام 2018 والى (1.9 %) في عام 2019، وحافظ الصندوق على توقعاته بشأن الأسواق النامية لروسيا والصين عند مستوى (4.9 %) (1.7 %)

و(5.1 %) لعامي 2018-2019 على التوالي، كما توقع الصندوق نمو الاقتصاد الروسي بنسبة (1.7 %) و (1.5 %) ونمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة (2.9 %) و (2.7 %) للعامين 2018 و 2019 على التوالي.

تأثير الإجراءات الأمريكية ضد الصين لا يزال محدوداً

تراجع الفائض التجاري الصيني مع العالم في حزيران 2018 من (41.5) مليار دولار الى (28) مليار دولار في تموز 2018، بينما ارتفع إجمالي صادرات الصين واستيراداتها مع العالم بمعدل (12.2 %) (27.3 %) على التوالي وذلك لشهر تموز 2018، وكلا النسبتين أعلى من المتوقع.

العجز التجاري الأمريكي يسجل أكبر زيادة في سنة ونصف سنة

ارتفع العجز التجاري الأمريكي في حزيران من عام 2018 الى (46.3) مليار دولار ليسجل أكبر ارتفاع منذ تشرين الثاني/2016 بلغت نسبته (7.3 %)، إذ تبدد أثر الدعم الذي تلقتته صادرات فول الصويا وتسبب ارتفاع أسعار النفط في زيادة فاتورة الاستيرادات، وقد انكمش هذا العجز في إيار/2018 الى (43.2) مليار دولار أثر تكثيف المزارعين الأمريكيين تصدير فول الصويا الى الصين، وذلك قبل سريان الرسوم الكمركية الصينية أوائل تموز/2018.

أما بعد التعديل في ضوء التضخم الحاصل فقد زاد العجز التجاري الأمريكي من (75.5) مليار دولار في أيار الى (79.3) مليار دولار في حزيران/2018.

كما زاد العجز التجاري مع الصين في حزيران 2018 بنسبة (0.9 %) ليصل الى (33.5) مليار دولار، إذ انخفضت صادرات السلع والخدمات بنسبة (0.7 %) لتبلغ (213.8) مليار دولار، بينما ارتفعت الاستيرادات من السلع والخدمات بنسبة (0.6 %) لتبلغ (260.2) مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار واردات السلع الاستهلاكية وأسعار النفط الخام.

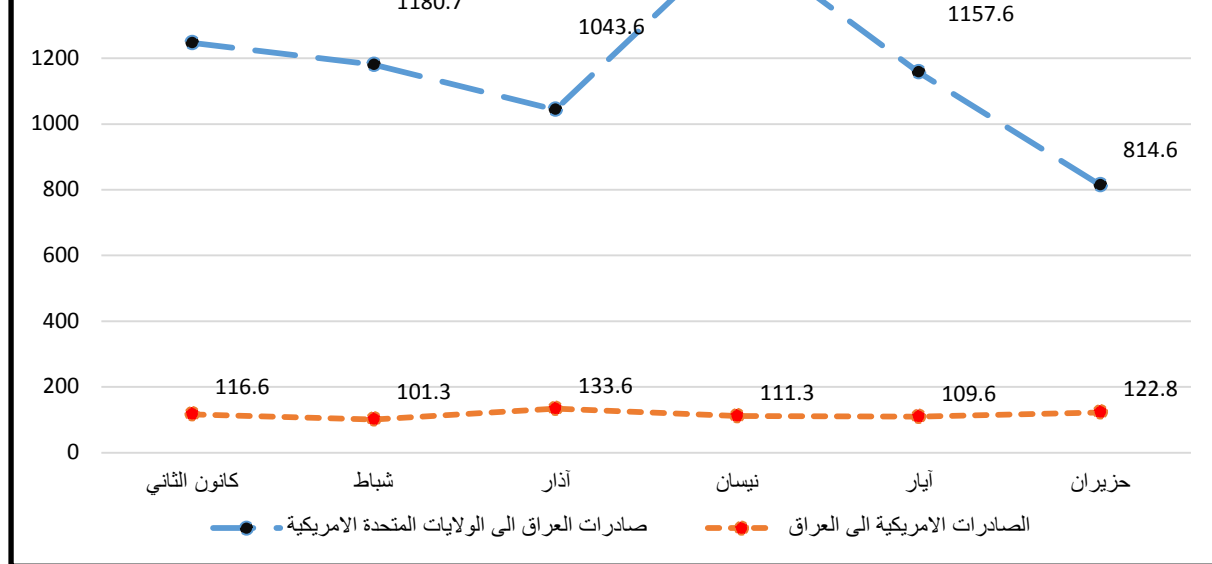
حجم التجارة بين العراق والولايات المتحدة

بلغ حجم التبادل التجاري السلعي بين الولايات المتحدة والعراق لشهر حزيران /2018 نحو (937.4) مليون دولار، إذ بلغت قيمة صادرات العراق السلعية الى الولايات المتحدة (814.6) مليون دولار، سجلت الصادرات النفطية فيها نسبة (99.97 %)، بينما بلغت الصادرات الامريكية الى العراق نحو (122.8) مليون دولار، وقد احتلت معدات النقل المركز الأول في الصادرات بنسبة بلغت (20.3 %)، تلتها المنتجات الالكترونية بنسبة بلغت (18.9 %)، ثم جاءت الآلات باستثناء الكهربائية بالمركز الثالث وبنسبة (16.4 %)، وشغلت البضائع المستعملة المركز الرابع بنسبة بلغت (15.9 %) أما النسبة المتبقية فقد شملت بضائع متنوعة منها (معدات كهربائية ومواد كيميائية وأغذية وغيرها).

تجارة الولايات المتحدة مع العراق/ النصف الأول لعام 2018

Million USD

الشهر	صادرات العراق الى الولايات المتحدة الامريكية	الصادرات الامريكية الى العراق	الميزان التجاري
كانون الثاني	1246.7	116.6	1130.1
شباط	1180.7	101.3	1079.4
آذار	1043.6	133.6	910.0
نيسان	1567.0	111.3	1455.7
أيار	1157.6	109.6	1048.0
حزيران	814.6	122.8	691.8



حجم التجارة ما بين الولايات المتحدة وأكبر شركائها التجاريين

بلغ حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة الامريكية مع أهم شركائها التجاريين (268.1) مليار دولار، إذ بلغت صادرات الولايات المتحدة الى أهم شركائها التجاريين (104) مليار دولار، بينما بلغت استيراداتها (164.1) مليار دولار، وقد تصدرت الصين قائمة أهم الشركاء التجاريين مع الولايات المتحدة تلتها كل من كندا والمكسيك واليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية على التوالي.

أما حجم التبادلات التجارية الاجمالية للولايات المتحدة مع دول العالم لشهر حزيران/ 2018، فقد بلغت (357.9) مليار دولار، إذ سجلت الصادرات الامريكية (145.1) مليار دولار، بينما سجلت الاستيرادات (212.8) مليار دولار.

حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وأهم الشركاء التجاريين

Billion USD

التسلسل	البلد	الصادرات الامريكية	الاستيرادات الامريكية	حجم التبادل
1	الصين	11.1	44.6	55.7
2	كندا	26.1	28.2	54.3
3	المكسيك	22.2	29.6	51.8
4	اليابان	6.2	11.5	17.7
5	المانيا	4.8	10.1	14.9
6	كوريا الجنوبية	4.9	6.1	10.9

62.8	34	28.7	دول أخرى	
268.1	164.1	104.0	المجموع	

اخبار متنوعة

• الفقرة الخاصة بالقطاع المالي:

- طرأت بعض التغييرات العالمية المهمة في الآونة الأخيرة وهي اعلان البنك الفيدرالي الأمريكي زيادة جديدة على معدلات الفائدة، بمقدار ربع نقطة مئوية ليصل سعر الفائدة على الدولار الأمريكي الى 2.30%، وهي الزيادة الرابعة خلال عام 2018 والثامنة خلال عامين.

- ان هذا الارتفاع في الفائدة الامريكية يزيد من حجم التحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري على عدة مستويات، فمن ناحية تعاني الموازنة العامة من عجز مالي تحتاج الى سده من خلال الاقتراض سواء المحلي او الخارجي عبر قروض مباشرة او طرح سندات دولية، وفي الآونة الأخيرة ارتفعت اسعار الفائدة على أدوات الدين المحلية، وكان لوزارة المالية المصرية اجراء تمثل في الغاء أربعة عطاءات سندات خزانة محلية، حيث ارتأت أن أسعار الفائدة التي تعرضها البنوك مبالغ فيها بشكل كبير، وهو ما قد يسبب ضغوطاً إضافية على رأسمال السياسة المالية لسد الفجوة التمويلية من خلال الاقتراض المحلي، ومن ناحية أخرى من المتوقع ارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي حال

طرح سندات دولية في الخارج، وقد قامت وزارة المالية المصرية بجولات ترويجية وبشكل خاص في اسيا تمهيداً لطرح سندات دولية بقيمة قد تصل الى 5مليارات دولار ولم يتحدد توقيت طرحها بعد انتظاراً للوقت المناسب بحسب تصريحات وزير المالية، وبالتالي جعل ارتفاع الفائدة الامريكية وزارة المالية في حالة تحد مستمرة للبحث عن وسائل تمويلية اقل تكلفة لسد عجز الموازنة،

- ما يدعو لتوقعات متفائلة للاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة هو انتهاج سياسة المحاور المتوازية في تنمية الاقتصاد، فعلى الرغم من صعوبات التمويل السابق ايضاحها، وأهمية توجيه الانفاق الحكومي نحو القطاعات الإنتاجية المباشرة، كذلك هناك فرص واعدة للاقتصاد المصري في ظل الإجراءات التجارية الحمائية التي فرضتها الولايات المتحدة على الصين، حيث يمكن أن تسعى مصر الى توطين بعض الصناعات الصينية في مصر وتصديرها للولايات المتحدة كالصناعات النسيجية على سبيل المثال خاصة إن مصر من أوائل الدول التي انضمت لمبادرة الحزام والطريق، وكذلك يمكن الاستفادة من خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بعقد اتفاقات شراكة بشروط افضل لصالح الاقتصاد المصري.

- إن اهتمام الدولة بجميع مؤسساتها بأفريقيا باعتبارها العمق الاستراتيجي لمصر، وتأكيد رئيس مجلس الوزراء المصري خلال اجتماعات المائدة المستديرة التي عقدت ضمن فعاليات منتدى افريقيا 2018، تحت عنوان " مصر بوابة العبور الى افريقيا" وذلك في وجود عدد من مسؤولي مؤسسات التمويل الدولية على إن الحكومة تضع على اجندة أولوياتها أن تكون مصر جزءا لا يتجزأ من افريقيا، خاصة إن استثمارات مصر في افريقيا بلغت 10.8 مليار دولار وهو ما يتواكب أيضا مع رئاسة مصر للاتحاد الافريقي لعام 2018. إن عملية التحول الاقتصادي الرقمي لتحسين الوضع الاقتصادي، يتطلب خفض التعامل بأوراق النقد خارج القطاع المصرفي من خلال الأنظمة الالكترونية سواء عبر الانترنت أو الهاتف المحمول أو الماكينات، وتطوير وسائل الدفع الالكتروني والاشراف عليها، ومواجهة عمليات غسيل الأموال، وتحقيق الشمول المالي من خلال جذب أكبر عدد من المواطنين، وضم القطاع غير الرسمي، وتحقيق التنافسية في سوق خدمات الدفع وحماية حقوق مستخدمي نظم الدفع الالكتروني.

● الآثار المحتملة لانخفاض التصنيف الائتماني على تركيا

- أن خفض التصنيف يعني أن على تركيا، دفع فوائد أكبر من المعتاد عند طلب أي قرض جديد، نتيجة تحمل المقرض مخاطر أكبر من المعتاد.
- إجماع المستثمرين الأجانب والشركات الأجنبية العاملة في تركيا عن الاستثمار في الأجل القصير، إذ تصنف (فيتش) كغيرها من وكالات التصنيف الائتماني الكبرى الدين السيادي لتركيا عند (عالي المخاطر) وهي درجة غير استثمارية، وإذا امتد ذلك التأثير إلى الأجل المتوسط سيجعل الاقتصاد التركي في مشكلة تحتاج إلى إصلاحات بنوية، والتعامل الجدي مع المسألة، والإصغاء لآراء وكالة موديز، وفيتش، وستاندارد آند بورز.

● روسيا خفضت اعتمادها على الدولار في زمن العقوبات

كشفت دراسة على أن روسيا قلصت حصة التعاملات بالدولار في تجارتها الخارجية منذ تعرضها للعقوبات الغربية بنسبة 12.6% مقابل زيادة في التعاملات بعملات أخرى وفي مقدمتها الروبل، وقد أعد مركز البحوث (FIN EXPERTIZA) دراسة توضح بأن موسكو اتخذت مجموعة من الإجراءات للرد على العقوبات التي فرضت عليها ومنها خفض الاعتماد على الدولار في المدفوعات الخارجية وقد أوضحت إن حصة الدولار في التعاملات انخفضت إلى 56.1% مقابل زيادة في التعاملات باليورو إلى 21.9% وارتفاع التعاملات بالعملة الروسية إلى نسبة 20% وبذلك فأن اتجاه روسيا نحو التخلي عن الدولار في التجارة الخارجية أمر واضح وهو طريق نحو مزيد من الاستقرار الاقتصادي وحمايتها من العقوبات وهذا الاتجاه يظهر بشكل واضح من خلال تجارة روسيا مع شركائها التجاريين الرئيسيين ولاسيما الصين حيث زادت تعاملات الروبل لأكثر من خمسة اضعافها، وتعاملات اليوان ارتفعت بنسبة حوالي 8.8 مرة، حيث قرر البنك المركزي الروسي الإبقاء على الفائدة بلا تغيير للمرة الثالثة خلال عام، إذ إن معدل التضخم بدء بالتباطؤ خلال شهر حزيران مشيراً إلى إن أسعار المستهلكين تقع عند مستوى دون توقعاته وقد أكد البنك بأنه سيراعي ديناميكيات التضخم والاقتصاد عند اتخاذ قرار بشأن زيادة سعر الفائدة كما سيعمل على تقييم المخاطر الناجمة عن العوامل الخارجية كأسعار النفط ومدى تأثيرها على الأسواق المالية وإن المخاطر المرتبطة بالتضخم قد انحسرت وإن قرار رفع الفائدة

كانا كافيين للحد من التضخم، أما سوق العملات فقد جرى تداول العملة الروسية امام الدولار عند مستوى 64.75 روبل للدولار الواحد، أي بتراجع طفيف قدره (9 كوبيكات عن سعر الاغلاق السابق).

● ملتقى مشترك بين العراق وإيران

- تم عقد الملتقى المشترك للمصنعين ورجال الاعمال العراقيين والإيرانيين بحضور سفير العراق الدكتور سعد جواد قنديل، برفقة الملحق التجاري السيد عقيل هاشم ناصر، في مقر غرفة التجارة الإيرانية في طهران في تموز 2019، حيث أشار السيد السفير خلال اللقاء الى زيارة الرئيس روحاني للعراق وزيارة السيد رئيس الوزراء الدكتور عادل عبد المهدي الى طهران، واصفاً هذه المباحثات بالتاريخية.
- افضت المباحثات الى ابرام توافقات شاملة لاسيما الاتفاق بشأن تحديد (12) مليار دولار في مجال التعامل التجاري بين البلدين وإلغاء رسوم تأشيرات الدخول، وإنشاء المدن الصناعية المشتركة في المناطق الحدودية، واتفاق البلدين بشأن تجريف نهر شط العرب الذي بدوره سيسهم في إنعاش الصناعة والتجارة.
- كما أعلن أمين عام غرفة التجارة المشتركة السيد حميد الحسني عن تصدير سلع إيرانية الى العراق بقيمة (5.2) مليار دولار وبمستوى نمو (20%)، بإنشاء المدن الصناعية الحرة الحدودية، فضلاً عن تسهيل اصدار التأشيرات الطويلة الأمد والمتعددة لتجار ومصدري السلع والخدمات وسائقي اسطول الشحن والركاب).
- أعلن مدير عام الشؤون العربية والافريقية بمنظمة التنمية التجارية الإيرانية السيد مسعود كمالي اردكاني عن عدم وجود قيود إزاء تصدير المواد الانشائية والبلاط والسيراميك الى العراق، إلا إن العراق قد منع استيراد بعض السلع منها: الملح والمعكرونة.

● تقرير عن براغ

أولاً: أحد عشر مليار كرون إضافية للمتقاعدين والمواليد الجدد

وافقت قيادات حركة (انو) والحزب الاجتماعي أي الائتلاف الحاكم، على أن يجري رفع رواتب المتقاعدين بمقدار (900) كرون بدءاً من العام القادم، فضلاً عن رفع المساعدة المالية التي تقدم لعوائل المواليد الجدد فقط، وذلك من 220 ألف كرون الى 300 ألف، وعلى ألا يكون للأمر أثر رجعي، ونقلت صحيفة برافو التشيكية عن مصادر رسمية ان نفقات هذه الزيادات ستكون حوالي (11) مليار كرون سنوياً، بينما أرادها الحزب الاجتماعي أن تكون (900) كرون، وفي النهاية تنازلت حركة انو عن موقفها لصالح اقتراح الحزب الاجتماعي.

ثانياً: ارقام حديثة عن المديونية الخارجية:

تراجعت المديونية الخارجية للتشيك نهاية العام الماضي الى (4,355) ترليون كرون أي بنسبة (14,8) من الناتج المحلي الإجمالي بحسب مصادر البنك الوطني التشيكي، وإن (40,5) من قيمة المديونية مستحقة الدفع لمدة تزيد عن عام، وإن 73% من قيمة الديون الخارجية تقع على عاتق القطاع الخاص، في حين تقع نسبة (27%) على كاهل القطاع العام، أي على الجهات الرسمية، والشركات التي للدولة فيها الملكية الأكبر.

ثالثاً: أرباح قياسية للمصارف في التشيك:

حققت المصارف في التشيك العام الماضي رقماً قياسياً من الأرباح الصافية بلغ (82,055) مليار كرون أي نحو (3,217) مليار يورو، بينما كانت (75,906) ملياراً عام 2017 تسجل بذلك رقماً قياسياً جديداً في تاريخ البلاد، وأكدت مصادر رسمية إن ثلثي الأرباح المتحققة كانت للمصارف التشيكية الأربعة الكبرى وهي (بنك التجارة، البنك التجاري التشيكي، بنك التوفير التشيكي، بنك أونيك كريديت).

رابعاً: براغ من بين أفضل المدن السياحية في أوروبا والعالم

احتلت براغ المرتبة الحادية عشر في قائمة أفضل المدن السياحية في العالم من أصل (25) مدينة وذلك مباشرة بعد دبي، وأضافت وكالة الانباء التشيكية إن براغ كانت قد احتلت العام الماضي المرتبة السابعة عالمياً مما يعني تراجع موقعها الآن بأربعة درجات، أما مقارنة مع المدن الأوروبية فقد جاءت في المرتبة السابعة، بينما احتلت لندن المرتبة الأولى تلتها باريس ثم روما.

● الأسهم السعودية

سجلت الأسهم السعودية ثاني أسوأ جلسة لها في عام 2019 حيث سجلت أسهم شركة سابك العملاقة أدنى مستوى لها خلال العام الحالي وبتداول دون المائة ريال تعادل (26,06) دولار امريكي. وقد عزى محللون ذلك الى إن سوق الأسهم المحلية تواجه ضغوط تقلبات النفط والتوترات التجارية العالمية حيث الضبابية في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية إضافة الى التطورات في المشهد الجيوسياسي وتأثيراته الاقتصادية.

- لا شك ان للمعطيات أعلاه تأثير كبير على الوضع الاقتصادي والأسهم في المملكة والمنطقة بشكل عام، الا إنه لا ينبغي إغفال الازمة السعودية - الإماراتية بشأن عدن وموضوع تقسيم اليمن.
- ان الحرب الدائرة مع الحوثيين والتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية تعد مصدر استنزاف للأموال السعودية، وكذلك فرض قيمة الضريبة المضافة على المبيعات السعودية وزيادة الرسوم المستحصلة عن استهلاك الطاقة الكهربائية بشكل مضاعف ضمن رؤيا 2030 كلها عوامل من شأنها أن تزيد من كلف انتاج المصانع والشركات العملاقة وتشكل عبئاً كبيراً على مخرجاتها المالية وبالتالي تلقي بضلالها على المشهد الاقتصادي وسوق الأسهم السعودي.

● العقبات التي تواجه القطاع المصرفي السوداني

- ابتدأ وزير المالية السوداني (د. إبراهيم النبوي) بعبارة (تحرير سعر الصرف سيكون ذا آثار بالغة على قطاع المصارف واتخاذ تلك الخطوة تتطلب إصلاح القطاع المصرفي) في ندوة القطاع المصرفي أمام الخبراء والمختصين في تشرين الثاني 2019، حول إمكانية إصلاح القطاع المصرفي في ظل الصعوبات التي يعانيتها القطاع والمرتبطة بأوضاع البلاد الاقتصادية.
- فقد قال إن البرنامج الانتقالي للحكومة يركز على مقارنة دور القطاع المصرفي، وبناء مشروع اقتصادي وطني ، والانتقال من مرحلة الأزمة الى التنمية الاقتصادية الشاملة وتطوير البنى التحتية ، محذراً من أي

نوع من تحرير سعر الصرف سيكون ذا آثار بالغة على قطاع المصارف، و رهن تحريره بإصلاح هذا القطاع باعتباره أولوية، وشدد على إجراء تحليل عميق لمعالجة الوضع الحالي وأوضاع الاقتصاد الكلي في البلاد، وإيجاد أفضل السبل لإصلاح ودمج بعض المصارف إذ ان الإصلاح يتطلب سياسة صناعة تتعرف على المخاطر وعدم التركيز على السياسات الخاطئة، كما دعا الى إعادة النظر لوضع البنوك خاصة فيما يتعلق بالاستدانة بالعملة الأجنبية.

- يرى الخبير المصرفي طه الطيب أن هناك مسائل لا خلاف حولها في عملية الإصلاح، تتطلب بذل الجهود والتكاتف والتعاون من الجميع لرفع اسم السودان من قائمة الإرهاب، فضلاً عن إصلاح الساسة النقدية واستدامة ما يصدر عن البنك المركزي ومصادقته الى جانب دراسة مشروع التمويل الأصغر، وتقييم تجربته لغرض تحسين وتحقيق الأهداف. وكذلك معالجة جانب دعم جهود الضبط الداخلي لمحاربة ممارسات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالأجهزة المتطورة والتدريب المستمر، باعتباره مدخلا لإعادة الثقة والتعامل مع المصارف حول العالم دون أية شكوك.

• باكستان تستلم المليار الثالث من الدعم الاقتصادي السعودي

أكدت باكستان استلامها في عام 2019 مليار دولار كدفعة ثالثة من حزمة المساعدات التي وافقت على تقديمها المملكة العربية السعودية لباكستان. وأوضح البنك المركزي الباكستاني لوسائل الاعلام المحلية إن باكستان استلمت مليار دولار من المملكة، وهي الدفعة الثالثة والأخيرة من حزمة الدعم الاقتصادي الذي اعتمدته المملكة لدعم السياسة المالية والنقدية لباكستان كما سيساهم في دعم احتياطات باكستان من العملة الصعبة.